يونيو 2020

رقم: 2

WIPO المجلة

دعم الاستدامة البيئية بواسطة المؤشرات الجغرافية: حالة مد دي كازامانس

ص. 36

إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة وجائحة كوفيد 19

ص. 22

لا تزال الكلمة المكتوبة قادرة على تغيير العالم

ص. 46

الملكية الفكرية والابتكار والنفاذ وكوفيد-19

ص. 8

جدول المحتويات

2 20 عرض خدمة WIPO PROOF: مقابلة مع فرانسس غري

8 الملكية الفكرية والابتكار والنفاذ وكوفيد-19

16 التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي التي يستخدمها محرك البحث بايدو: مكافحة كوفيد-19

22 إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة وجائحة كوفيد 19

30 الابتكار المفتوح- اعتماد التعاون

36 دعم الاستدامة البيئية بواسطة المؤشرات الجغرافية: حالة مد دي كازامانس

43 التوجيه الأوروبي الجديد يعطي زخماً للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النفاذ

46 لا تزال الكلمة المكتوبة قادرة على تغيير العالم

الناشر: **كاثرين جويل**
التصميم **البياني: إيفا بريزبيلوفيتش**

© الويبو، 2020
إسناد ترخيص 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية
(CC BY 3.0 IGO)

يجوز للمستخدم أن ينسخ هذا الإصدار ويوزعه ويكيّفه ويترجمه ويؤديه علنا بما في ذلك لأغراض تجارية دون موافقة صريحة بشرط أن يكون المحتوى مصحوبا بإقرار بأن الويبو هي المصدر وأن يشار بشكل واضح إلى أي تغييرات تُدخل على المحتوى الأصلي.

وينبغي ألّا تحمل أي تكييفات/ترجمات/مشتقات الشعار الرسمي للويبو إلا إذا كانت الويبو قد أقرتها وصادقت عليها. ويُرجى الاتصال بنا من خلال الموقع الإلكتروني للويبو للحصول على الموافقة.

وفي حال نُسب المحتوى الذي نشرته الويبو مثل الصور أو الرسومات البيانية أو العلامات التجارية أو الشعارات إلى طرف آخر، فإن مستخدم هذا المحتوى يتحمل وحده مسؤولية الحصول على الحقوق المرتبطة بتلك المواد من صاحب أو أصحاب الحقوق.

وللاطلاع على نسخة من الترخيص، يُرجى زيارة https://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/

شكر وتقدير:
2 السيد يوشيوكي (يو) تاكاغي، مساعد المدير العام، البنية التحتية العالمية، ودينيس فرانسيس موراثاتي، شعبة الأمن وتأمين المعلومات، وليندا لويد دا سيلفا، مديرة قسم التسويق وخدمة العملاء، الويبو
16 وونغ يي، مكتب الويبو في الصين
22 ماركو أليمان، شعبة قانون البراءات، الويبو
30 توموكو مياموتو، شعبة قانون البراءات، الويبو
36 ألكسندرا غرازيولي، سجل لشبونة، الويبو
43 مونيكا حليل لوفبلاد، شعبة إدارة حق المؤلف، الويبو

صفحات الغلاف:
من اليسار إلى اليمين:
بتصريح من مكتب دراسات الاقتصاد والإقليم والتنمية والخدمات (ETDS);
Coprid / iStock / Getty Images Plus;
WIPO / E. Berrod
الصورة الرئيسية:
AltoClassic / iStock / Getty Images Plus

عرض خدمة WIPO PROOF: مقابلة مع فرانسس غري

أطلقت الويبو في مايو 2020 خدمة WIPO PROOF، وهي أحدث خدمة في سلسلة خدمات المنظمة الرامية إلى دعم الشركات في إدارة أصولها الابتكارية والإبداعية. ويقدم المدير العام للويبو، السيد فرانسس غري، الخدمة الجديدة ويشرح كيف يمكنها دعم المبتكرين والمبدعين في الاقتصاد الرقمي. ويبحث أيضاً في المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بإدارة البيانات والأهمية الأساسية التي يكتسيها الابتكار والإبداع في التصدي للتحديات الاقتصادية والصحية الحالية.

ما هي *Wipo Proof*؟

خدمة WIPO PROOF هي من الناحية العملية أشبه بخدمة تحرير عقود رقمية. فهي تقدم دليلاً غير قابل للدحض على وجود ملف رقمي في وقت معين. فمن الضروري في بيئة الأعمال التجارية الرقمية حفظ البيانات. وتساعد خدمة WIPO PROOF على القيام بذلك، حيث تكون الأعمال التجارية الرقمية عرضة لمخاطر منها فقدان أو سرقة المعلومات والبيانات. وتعالج خدمة WIPO PROOF هذا الخطر عن طريق تقديم أدلة موثوقة وغير قابلة للتزييف على وجود ملف رقمي في مرحلة زمنية معينة. وتنشئ خدمة WIPO PROOF بصمة رقمية للملف وتضيف خاتماً يبين التاريخ إلى هذا السجل. وحين توثق ملفات البيانات رسمياً بهذه الطريقة، يصبح من الأصعب على الغير سرقة هذه الملفات أو المطالبة فيما بعد بملكيتها. ويمكن أيضاً أن يكون هذا الدليل مهماً في إبرام صفقات الترخيص وتدبير رؤوس الأموال. كذلك، تتيح خدمةWIPO PROOF لمن يسهمون في إعداد مصنف أو منتج أو مشروع بحثي أو غير ذلك من الأمور، تقديم الدليل على مشاركتهم. ففي العالم الرقمي، هناك عدد لا حصر له من المشاريع المشتركة الإبداعية والتكنولوجية

صورة: WIPO / E. Berrod

يقول فرانسس غري، المدير العام للويبو" تعد خدمة WIPO PROOF تطوراً مهماً حيث أنها تمضي قدماً بحماية الملكية الفكرية في العالم الرقمي."

والعلمية التي تنطوي على قدر كبير من التعاون وتبادل ملفات البيانات التي لا تحصى. فمثلاً، يسجل العديد من الموسيقيين موسيقاهم بالتعاون مع فنانين في مختلف أنحاء العالم، حيث يسجل أحدهم الأصوات، ويرسل الملف الرقمي لآخر لكي يضيف الآلات الموسيقية، وهكذا. وبفضل استخدام WIPO PROOF، يمكن للفنانين تقديم أدلة لا يمكن دحضها على إسهامهم في العمل. ويمكن لدليل الإثبات المذكور أن يكون في غاية الأهمية بالنسبة إلى العديد من الأفراد والشركات والمنظمات المشاركة في عمليتي الابتكار والإبداع حيث يبين أن مصدر الملف الرقمي هو الشخص الذي يدعي بأنه المالك.

ما أسباب أهمية خدمة WIPO PROOF بالنسبة إلى العالم الرقمي؟

تعد خدمة WIPO PROOF تطوراً مهماً حيث أنها تمضي قدماً بحماية الملكية الفكرية في العالم الرقمي. فالاقتصاد يمر حالياً بتحول هائل من التصنيع إلى الرقمنة. ومعظم حقوق الملكية الفكرية أنشئت من أجل العصر الصناعي. ورغم أن هذه الحقوق، كما توضح الإحصاءات، لا تزال مناسبة- حيث أن عدداً كبيراً من طلبات البراءات تقدم في مجالي الاتصالات التكنولوجية وتكنولوجيات المعلومات مثلاً- فإن الحقوق التقليدية للملكية الفكرية لا تغطي بالضرورة جميع أنواع الأصول الفكرية، خاصة فيما يتعلق بحفظ البيانات. وهو ما يجعل خدمة WIPO PROOF خطوة صغيرة لكن مهمة في تقديم خدمات الملكية الفكرية التي تستهدف تلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي.

هل هناك خدمات مماثلة متاحة بالفعل؟

نعم. ورغم وجود الخدمة بالفعل على المستوى الوطني في بعض البلدان، فإن دراستنا للسوق تشير بوضوح إلى ضرورة تقديم هذه الخدمة من خلال سلطة دولية محايدة وموثوق فيها. وهذه الضرورة تؤكدها المنافسة الشديدة المحيطة بالملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، أحرزت الويبو تقدماً في إنشاء خدمة WIPO PROOF. وتخيل سيناريو يتم فيه التقاضي بين شركتين من بلدين مختلفين بينهما توتر في مجال التجارة أو التكنولوجيا مثلاً. فإذا قدمت الشركة في البلد ألف دليلاً في شكل ملف رقمي مؤرخ وعليه بصمة خاتم التاريخ الذي حصلت عليه في بلدها إلى محاكم البلد باء، فإنه قد لا يحظى بالاحترام باعتباره دليلاً أو إثباتاً بنفس قدر الاحترام الذي يحظى به ما تقدمه سلطة دولية محايدة.

هل يمكن لخدمة WIPO PROOF أن تدعم المبتكرين والمبدعين بطرق أخرى؟

نعم، خدمة WIPO PROOF تلبي أيضاً احتياجات المبتكرين والمبدعين خلال الفترة التي تسبق إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الملكية الفكرية ويمكن أن تكون مفيدة في صون أصول الملكية الفكرية في كل مرحلة من مراحل التطوير، بدءاً من صياغة المفهوم إلى التسويق، سواء أصبحت أو لا في نهاية المطاف حقوقاً رسمية للملكية الفكرية. ويسبق مرحلة إنضاج اختراع قابل للحماية ببراءة أو مصنف إبداعي الكثير من العمل، ويكون المخترعون والمبدعون بل والشركات الناشئة عرضة إلى حد كبير للخطر خلال هذه المرحلة المتعلقة بالتطوير. وخلال هذه المرحلة، يعرض العديد أفكارهم على مختلف الجهات العاملة، بمن في ذلك الممولون أو الشركات الكبيرة، من أجل الحصول على الدعم المالي الذي يحتاجونه لتسويق منتجاتهم. ورغم أن هذ الأنشطة تخضع في الغالب لاتفاقات عدم الإفصاح، فإن العديد من الشركات الصغيرة والشركات الناشئة والأفراد لا يحصلون على المشورة القانونية اللازمة لإبرام هذه الاتفاقات بفعالية. لكن يمكنهم مع خدمة WIPO PROOF، توثيق وجود أصولهم الفكرية، ومن ثم الحصول على دليل دامغ بأنهم يتحكمون في فكرتهم أو مفهومهم، أو أنهم قدموا إسهاماً خاصاً في إعداد مصنف في وقت معين.

ما هو دور الويبو في إدارة الخدمة؟

تتصرف الويبو كسلطة موثوق فيها وتقدم خدمة سهلة الاستخدام مقابل رسوم قليلة لتغطية تكاليف التشغيل، حيث يمكن لفرادي المبتكرين والمبدعين والشركات الناشئة في أي مكان في العالم أن ينشئوا بأقل تكلفة سجلاً لمصنفاتهم في وقت معين. فهم يدخلون ببساطة الخدمة من خلال الموقع الإلكتروني لخدمة WIPO PROOF www.wipo.int/wipoproof/ar ويتمكنون بمجرد النقر عدة مرات من إنشاء رمز WIPO PROOF (وهو عبارة عن بصمة رقمية فريدة تحمل ختماً مؤرخاً) لملفهم، حيث يمكن، إذا دعت الضرورة، أن يثبت وجود مصنفهم في وقت معين. وتكون رموز WIPO PROOF التي تصدر بهذه الطريقة سارية المفعول إلى أجل غير مسمى.

وقد صممت الخدمة وفقاً لأعلى المعايير العالمية باستخدام البنية التحتية ذات المفتاح العمومي وتكنولوجيات التجفير القوية المتوافقة مع معايير الصناعة، وهي تستند إلى نموذج تجاري يفضل الجهات الفاعلة الصغيرة في جميع أنحاء العالم،

كيف تعمل خدمة WIPO PROOF

تستحدث خدمة WIPO PROOF رموزا مميزة باستخدام أعلى معايير تكنولوجيا البنية التحتية للمفاتيح العامة وهي تتوافق مع بروتوكول RFC 3161.

النفاذ

1 إتَّصل بتطبيق الويب الخاص بـ WIPO PROOF عبر الرابط wipoproof.wipo.int باستخدام أي متصفح حديث.

طلب رمز مميز WIPO PROOF

2 اختر ملف رقمي واحد أو أكثر بأي نسق إلكتروني.
ملاحظة: لا بد من امتلاك حساب لدى الويبو لطلب شراء رمز مميز WIPO PROOF.

3 يولد المتصفح المحلي بصمة رقمية فريدة (تجزئة) للملف باستخدام خوارزمية تجزئة قوية أحادية الاتجاه SHA-2 (256 بايت).
ملاحظة: لا يُجري، في أي مرحلة من المراحل، تحميل الملف الرقمي الأصلي إلى WIPO PROOF. ويحتفظ العميل بالحيازة الكاملة للملف الرقمي (للملفات الرقمية). لا يجرى تحميل إلى WIPO PROOF سوى تجزئة الملف الرقمي (الملفات الرقمية) التي يتم حسابها في متصفح العميل.

توليد رمز مميز WIPO PROOF

4 يقوم نظام الطرف الخلفي لخدمة WIPO PROOF وهو نظام مُدقَّق وعالي المصداقية ومتوافق كليا مع معايير الصناعة، بوضع ختم زمني على تجزئة الملف الرقمي (الملفات الرقمية). وإن المصدر الزمني القائم على الأجهزة المستخدم لوضع الختم الزمني على التجزئة متزامن مع التوقيت العالمي المنسق.

5 يتم توقيع التجزئة بواسطة المفتاح الخاص المخزّن في وحدة مقفلة من وحدات أمن الأجهزة والمصنفة في المستوى 3 من المعيار FIPS-140، مما يتيح إنشاء توقيع رقمي. ويُضاف مفتاح عام إلى التوقيع الرقمي لضمان موثوقيتها.

6 نزِّل الرمز المميز WIPO PROOF الناتج الذي يوفر لك دليلا غير قابل للتعديل على وجود الملف الرقمي (الملفات الرقمية) في النقطة الزمنية التي وُلدَّ فيها الرمز المميز.

عملية استحداث رمز مميز WIPO PROOF

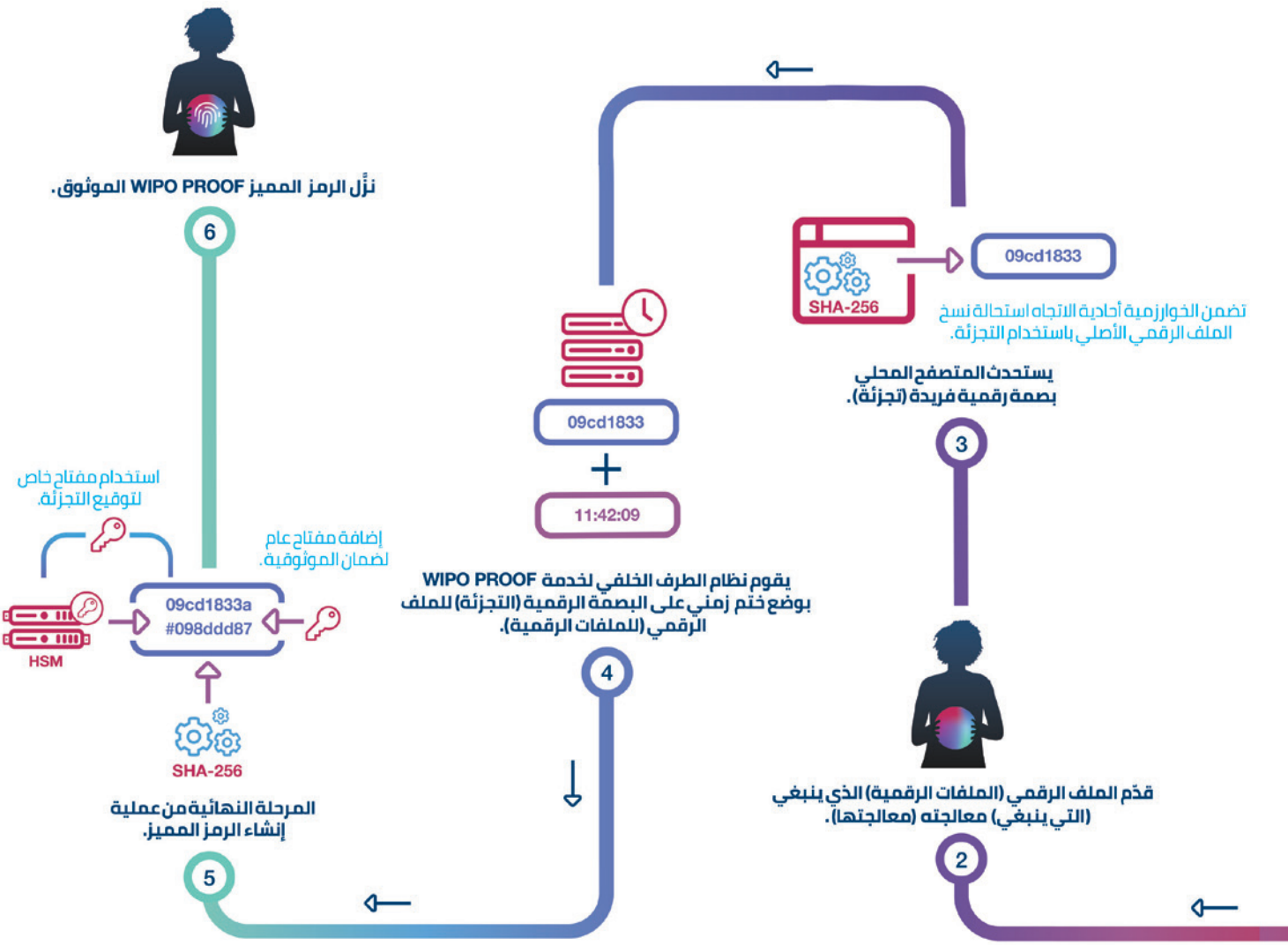

وإلى مصداقية الويبو بوصفها مقدماً موثوقاً فيه للخدمات العالمية للملكية الفكرية.

وتدير WIPO PROOF الملفات الرقمية، بما في ذلك مجموعة البيانات، في أي نسق وحجم. ولا تنسخ الويبو أو تحفظ الملف الأصلي- الذي يبقى مع مستخدم الخدمة على جهازه الشخصي. فالويبو تشهد ببساطة أن الملف كان يوجد في هذا الشكل وأنه كان بحوزة المستخدم في وقت محدد.

ولم أطلقتم الخدمة الآن؟

نحن نفكر منذ فترة في ضرورة توفير حماية أفضل للكم الهائل للأنشطة التي تجرى في مجال حقوق الملكية الفكرية قبل إضفاء الصفة الرسمية عليها، بل وحتى للأسرار التجارية، التي تشكل أصولاً تجارية قيمة للغاية، ومع ذلك لا تتمتع بحماية الملكية الفكرية في شكل حقوق مسجلة. وتتيح خدمة WIPO PROOF لنا القيام بذلك. ويعد مجال حقوق الملكية الفكرية قبل إضفاء الصفة الرسمية عليها والأسرار التجارية من المجالات التي تتعرض بوجه خاص للتهديد بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، التي تضطلع بالطبع بدور مهم للغاية في قيادة الابتكار والأداء الاقتصادي. ونظراً لأن رقمنة الصفقات التجارية والأنشطة الاقتصادية تكتسب زخماً، فإن خدمة WIPO PROOF تقدم للمبتكرين والمبدعين من الأفراد والشركات أداة إضافية لإدارة أصولهم الفكرية وحفظها.

وكيف كان رد الفعل إلى الآن؟

كل الأدلة تظهر أننا أصبنا الهدف بإطلاق خدمةWIPO PROOF. فبعد أسبوعين فقط، استفاد من الخدمة مستخدمون من طائفة واسعة من البلدان في جميع أنحاء العالم. وهذا مؤشر على أن خدمة WIPO PROOF تلبي احتياجاً لم يلب بعد وتقدم خدمة مفيدة يمكن للناس استخدامها في ظروف ملائمة. وأعتقد أن الاستفادة ستكون جيدة للغاية.

ما هو الأثر الذي سيكون لخدمة WIPO PROOF على المشهد العالمي للابتكار والإبداع؟

تقر خدمة WIPO PROOF بأن دليل وجود البيانات في شكل ملفات رقمية يمكن أن يكون مهماً للغاية في عالم مرقمن حيث تكون البيانات ذات قيمة ويتم تبادلها على نطاق واسع. وتسهم خدمة WIPO PROOF بإسهام صغير لكنه مهم بالنسبة إلى عملية تكييف الهياكل التحفيزية القائمة، التي صيغت في العصر الصناعي، من أجل تعزيز الابتكار والإبداع في عالم مرقمن. وبالطبع، لا تزال تطبق العديد من الآليات التقليدية، لكن توجد ثغرات. وحفظ البيانات واحدة من هذه الثغرات التي تعالجها خدمة WIPO PROOF.

لقد تحدثتم في الاجتماع المعنون "Road to Bern Second Dialogue: on Data Protection"، والمعقود في شهر أبريل عن ضرورة وجود إطار شامل ومتسق لحماية البيانات. فهل تعد خدمة WIPO PROOF خطوة نحو إنشاء هذا الإطار؟

إن ضرورة وجود إطار شامل لإدارة البيانات يشير إلى التعقد الهائل لهيكل الإدارة الحالي الذي نتج عن العولمة والترابط، حيث لا يمكن لجهة فاعلة واحدة تسوية مشكلة معقدة دون تعاون مع غيرها. وينطبق نفس الشئ حين يتعلق الأمر بحماية البيانات، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل. فالبيانات متعددة الأبعاد- وبعضها يكتسي أهمية وقيمة اجتماعية واقتصادية هائلة، وبعضها له أهمية وقيمة شخصية كبيرة- والحماية الفعالة للبيانات ستقتضي التنسيق بين العديد من مختلف الكيانات والنهج السياسية. وفي هذا العالم الشاسع، تقدم خدمة WIPO PROOF إسهامات متواضعة ولكن مجدية من أجل المساعدة على كفالة أمن البيانات وسريتها.

كيف تكمل خدمة WIPO PROOF الأنظمة والخدمات العالمية للملكية الفكرية في الويبو؟

لقد كان هدفنا إنشاء سلسلة كاملة من الخدمات التجارية للابتكار والإبداع الثقافي. وتشكل أنظمتنا الدولية لإيداع وتسجيل البراءات (معاهدة التعاون بشأن البراءات) والعلامات التجارية (نظام مدريد) والرسوم والتصاميم الصناعية (نظام لاهاي) والبيانات الجغرافية (نظام لشبونة) النماذج الرئيسية التقليدية لهذا العرض.

فقد شهدت هذه الخدمات خلال العقد الماضي زيادة في المشاركة العالمية (ارجع إلى الشكل 1) وتجاوز الطلب عليها معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما يعد مؤشراً على النجاح التجاري لقطاعي الابتكار والإبداع. وفي عام 1994، أضفنا خدمات تسوية المنازعات إلى عرضنا. فإذا كنتم شركة مبتكرة تعمل في السوق،

فإنكم تحتاجون أولاً إلى الحماية، ثم ينبغي أن تكونوا بعد ذلك قادرين على كفالة أن تتم تسوية أي منازعة تنشأ من استغلال حقكم في الملكية الفكرية بطريقة محايدة وذات مصداقية. وقد شهدنا زيادة الاستفادة من خدماتنا للتحكيم والوساطة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة (انظر الشكل 2). والآن، واستجابة للتحول الرقمي الجاري، نعرض من خلال WIPO PROOF خدمة جديدة لمساعدة الشركات الرقمية وغيرها من الجهات الفاعلة على حفظ أصولها الفكرية في البيئة الرقمية.

الشكل 1: عقد من النمو لخدمات الملكية الفكرية التي تقدمها الويبو

الخدمة	2009	2019	النمو على مدار عشر سنوات
معاهدة التعاون بشأن البراءات (البراءات)	155,408	265,800	71.0%
نظام مدريد (العلامات التجارية)	36,094	64,400	78.4%
نظام لاهاي (التصاميم الصناعية)	8,166	21,807	167.0%

المصدر: بلاغ صحفي للويبو 848/PR/2020

الشكل 2: عدد قضايا أسماء الحقول المعروضة على الويبو وعدد أسماء الحقول.

السنة	عدد القضايا	عدد أسماء الحقول
2000	1,857	3,760
2001	1,557	2,465
2002	1,207	2,042
2003	1,100	1,774
2004	1,176	2,599
2005	1,456	3,312
2006	1,824	2,806
2007	2,156	3,545
2008	2,329	3,958
2009	2,107	4,685
2010	2,696	4,367
2011	2,764	4,780
2012	2,884	5,080
2013	2,585	6,191
2014	2,634	5,603
2015	2,754	4,364
2016	3,036	5,354
2017	3,074	6,371
2018	3,447	5,655
2019	3,693	6,298

المصدر: بلاغ صحفي للويبو 848/PR/2020 (المرفق 9)

لماذا من المهم بالنسبة إلى الحكومات والشركات، والعالم لا يزال يصارع كوفيد19- ويواجه ركوداً اقتصادياً، مواصلة الاستثمار في الابتكار؟

بوجه عام، إذا كنا نريد الخروج من هذه الأزمة وإذا كنا نريد الحصول على لقاحات وعلاجات جديدة وفعالة، فإننا بحاجة إلى الابتكار. فالابتكار أساسي لإدارة الأزمة من النواحي العلمية والتكنولوجية والصحية. والابتكار أساسي أيضاً للتعافي من الركود الاقتصادي الذي نجم عن التدابير اللازمة التي اتخذتها الحكومات للسيطرة على الجائحة.

لكن كيف يمكن أن يتحقق هذا الابتكار؟

إنها عملية معقدة للغاية تنطوي على مشاركة مؤسسات وجهات فاعلة متعددة، بدءاً بالمعلمين والنظام التعليمي ككل، وحتى أصحاب رؤوس أموال المشاريع والممولين. كما أن له بعداً دولياً. فاليونسكو تقدر أن القطاع الخاص يمول ويؤدي نحو 70 في المائة وأن القطاع العام يمول نحو 30 في المائة من البحث والتطوير على مستوى العالم.

فنظام الملكية الفكرية هو الغراء الذي يمسك جميع الجهات الفاعلة المختلفة معاً في مشهد الابتكار، حيث يمنحهم الثقة اللازمة للاستثمار بسلامة في الإنتاج الفكري، والابتكار والإبداع ويقدم لهم الضمان بأن وضعهم في السوق سيكون محمياً من سوء الاستخدام أو التملك غير المشروع. وفي الأزمة الحالية، هناك بعد إضافي ينبغي مراعاته وهو الاعتبارات الإنسانية الأساسية التي تطرحها التكنولوجيات الصحية. فمن أجل معالجة حالات الطوارئ الدولية مثل كوفيد-19، تتوفر بالفعل أطر على المستويين الدولي والوطني لتيسير الوصول إلى التكنولوجيات الطبية الضرورية في الظروف الملائمة وبشروط معقولة. ونحن نشهد الآن استثماراً هائلاً من جانب كلا القطاعين العام والخاص في تطوير اللقاحات والأدوية وتطبيقات متابعة الاتصال، وما إلى ذلك. ومن ثم، فإن تعزيز الابتكار اللازم يعني التعامل مع تعقد مشهد الابتكار ككل والمشاركة مع جميع الجهات الفاعلة، العامة والخاصة، من أجل إيجاد حلول للتحديات العالمية الاقتصادية والصحية التي تواجه الإنسانية. فالنهج المبسطة ساذجة ولن تنجح.

الملكية الفكرية والابتكار والنفاذ وكوفيد-19

من تأليف فرانسس غري، المدير العام للويبو.

إن التحدي الرئيسي في الوقت الحالي ليس انعدام فرص النفاذ إلى لقاحات أو علاجات أو أدوية لعلاج كوفيد-19، ولكن انعدام أي لقاحات أو علاجات أو أدوية معتمدة.

وبناء عليه، ينبغي أن يكون تركيز السياسات الحكومية في هذه المرحلة على دعم أنشطة العلم والابتكار التي ستؤدي إلى استحداث لقاحات أو علاجات أو أدوية.

وفيما يخص فرص النفاذ، تكمن المهمة الأولى في تحديد العقبات التي تحول دون ذلك النفاذ. وهناك الكثير من تلك العقبات، مثل نقص القدرة على تصنيع الإمدادات أو المعدات الطبية الحيوية، والقيود المفروضة على حركة تلك الإمدادات والمعدات عبر الحدود، ورسوم الاستيراد، ونقص آليات النقل والتوصيل على المستوى الداخلي، ونقص الأنظمة والبنى التحتية الصحية الكافية. ولا بد للحكومات من تذليل تلك العقبات.

تيسير النفاذ إلى الابتكار والمحتوى الإبداعي

قد تكون الملكية الفكرية أيضا من العقبات التي تحول دون النفاذ، إذا أسفر الابتكار عن نتائج فعالة وإذا لم يكن بوسع البلدان الحصول على ذلك الابتكار بطرق مناسبة وميسورة التكلفة. وفي هذا الصدد، توجد أحكام على الصعيدين الوطني والدولي لتيسير النفاذ حيثما تكون الملكية الفكرية عقبة. وينبغي أن يكون تطبيق تلك الأحكام بشكل هادف ومحدود زمنيا، وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون مرتبطا تحديدا بعقبات الملكية الفكرية التي تبرهن على أنها تحول دون النفاذ في سياق جائحة كوفيد-19 ومع مراعاة أنه لن يتسنى، دون الابتكار، استحداث أي شيء يمكن النفاذ إليه.

وفي القطاع الثقافي والإبداعي، توجد استثناءات وتقييدات في أنظمة الملكية الفكرية لتيسير النفاذ في ظروف محدّدة وتحت شروط معيّنة إلى

"إن التحدي الرئيسي في الوقت الحالي ليس انعدام فرص النفاذ إلى لقاحات أو علاجات أو أدوية لعلاج كوفيد-19، ولكن انعدام أي لقاحات أو علاجات أو أدوية معتمدة."

الكتب والمنشورات وغيرها من المحتويات الإبداعية. ولتلك المحتويات الإبداعية دور حيوي في توزيع البيانات والمعلومات والمعارف التي قد تكون أساسية للابتكار أو في التعامل مع الآثار الضارة الناجمة عن تدابير الحجر والإغلاق المفروضة بشكل مبرَّر استجابة لمقتضيات أزمة كوفيد-19. ومرة أخرى، ينبغي أن يكون اللجوء إلى تلك الأنواع من المرونة، فيما يتصل بأزمة كوفيد-19، هادفا لحالات مؤكّدة من انعدام النفاذ وأن يقتصر على استدراك أية حالة من انعدام النفاذ خلال مدة الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من أصحاب الحقوق حول العالم قد اتخذوا خطوات طوعية، من خلال ترتيبات ترخيص ابتكارية وتدابير أخرى، من أجل إتاحة نفاذ مجاني إلى كميات كبيرة من المحتويات الوجيهة أثناء الأزمة.

الملكية الفكرية باعتبارها قوة محركة للابتكار

في اقتصاد عالمي تدعمه بشكل متزايد الإنجازات التكنولوجية، تؤدي الملكية الفكرية دورا ما فتئ يكتسب أهمية محورية.

ومن الأدوار الرئيسية التي تؤديها الملكية الفكرية توفير إطار محفز يتم فيه تشجيع الابتكار وتزويده بمسار آمن عبر المراحل العديدة، والمحفوفة بالتحديات أحيانا، بدءا من الاختراع ووصولا إلى المنتج التجاري أو الخدمة التجارية. وبالمثل، تكتسي الملكية الفكرية، في الصناعات الإبداعية، أهمية محورية بالنسبة إلى نموذج الأعمال الذي يكافئ المؤلفين والملحنين وفناني الأداء والناشرين ومنتجي المواد الموسيقية والسمعية البصرية وهيئات البث والموزعين من قبيل المكتبات أو مختلف منصات التوزيع الإلكترونية، وييسّر العلاقات والمعاملات بين كل تلك الجهات.

إذا أسفر الابتكار عن نتائج فعالة وإذا لم يكن بوسع البلدان الحصول على ذلك الابتكار بطرق مناسبة وميسورة التكلفة، توجد أحكام لتيسير النفاذ حيثما تكون الملكية الفكرية عقبة. لكن، ينبغي أن يكون تطبيق تلك الأحكام بشكل هادف ومحدود زمنيا، لأنه لن يتسنى، دون الابتكار، استحداث أي شيء يمكن النفاذ إليه.

صورة: gopixa / iStock / Getty Images Plus

تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة

تسعى أنظمة الملكية الفكرية التي تعمل بشكل جيد إلى تحقيق توازن بين مختلف المصالح المتنافسة التي تحيط بالابتكار في مجالي التكنولوجيا والأعمال وبالإبداع الثقافي.

وفي مجال التكنولوجيا، تشمل تلك المصالح مصالح الشركات الناشئة ومؤسسات البحث والتطوير، الخاصة منها والعامة، والجامعات والشركات، فضلا عن مصالح الجهات الممولة، من القطاعين العام والخاص، وأفراد الجمهور عموما، الذين يهدف الابتكار في آخر المطاف إلى تحقيق منفعتهم.

وفي مجال الصناعات الإبداعية، تشمل المصالح المختلفة مصالح المؤلفين والصحفيين وملحني الموسيقى والمصورين والفنانين التشكيليين والموسيقيين والممثلين والناشرين ومنتجي المواد الموسيقية والسمعية البصرية ودوائر الإعلام، وكل من يؤلفون ويطورون وينتجون ألعاب الفيديو، وهيئات البث والمكتبات ودور المحفوظات ومنصات الموسيقى والفيديو وجمهور المستهلكين.

التخفيف من حالات الطوارئ مثل كوفيد-19: تدابير على صعيد سياسة الملكية الفكرية

تتسبّب جائحة كوفيد-19 في إحداث معاناة ومأساة بشكل واسع وعميق في كل أنحاء العالم. والتدابير الجاري اتخاذها من قبل الحكومات لمكافحة الجائحة والتقليل من المعاناة ووقف زيادة انتشار الفيروس تتسبّب هي أيضا في أثر جانبي لا مناص منه وهو الاضطراب الاقتصادي الواسع النطاق، الذي بدوره يؤدي، وسيؤدي، إلى معاناة واسعة النطاق مع غلق الشركات وتلاشي قدرة سلاسل القيمة العالمية على تأدية وظائفها وفقدان العاملين والمقاولين والكثير من المشاركين في اقتصاد العربة مصادر رزقهم.

ويعترف نظام الملكية الفكرية على كل من الصعيدين الوطني والدولي بأن الطوارئ والكوارث قد تستوجب اتخاذ تدابير من شأنها عرقلة السير العادي للإطار المحفز الذي يستند إليه نظام الملكية الفكرية أثناء فترة وقوع الطارئة أو الكارثة.

وتشمل تدابير السياسة العامة المتاحة في قوانين الملكية الفكرية الدولية والوطنية لإدارة الطوارئ والكوارث والتخفيف من وطأتها التراخيص الإجبارية وتراخيص الحقوق المرتبطة بالتكنولوجيا المحمية ببراءة والمشمولة بإمدادات طبية وأدوية حيوية، واستخدام الاستثناءات فيما يخص المصنفات الثقافية والتعليمية لضمان توافر البيانات والمعلومات والمعارف الحيوية لأغراض مكافحة الفيروس واحتوائه والتقليل من المعاناة البشرية الناجمة عنه وتمكين المؤسسات التي توقفت عن العمل، مثل المدارس والجامعات، من مواصلة الاضطلاع بمهامها عن بعد أو بشكل افتراضي. ويمكن أن تؤدي تلك التدابير، لدى تنفيذها بطريقة هادفة ومحدودة زمنيا، دورا مفيدا، بل حيويا، عندما يتبيّن أن هناك حاجة يمكن تلبيتها بها.

" ويعترف نظام الملكية الفكرية [...] بأن الطوارئ والكوارث قد تستوجب اتخاذ تدابير من شأنها عرقلة السير العادي للإطار المحفز الذي يستند إليه نظام الملكية الفكرية أثناء فترة وقوع الطارئة أو الكارثة."

إجراءات طوعية وتدابير السياسة الاقتصادية الأخرى

في سياق تقييم حالات انعدام النفاذ وأية تدابير سياساتية، ينبغي أيضا الالتفات إلى الإجراءات الطوعية العديدة الجاري اتخاذها من قبل المنظمات والشركات وغيرها من أصحاب الحقوق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية خلال أزمة كوفيد-19.

وفي مجال التكنولوجيا، تشمل تلك الإجراءات ترتيبات الترخيص الابتكارية، ونشر البيانات العلمية على أساس مجاني، ونشر المواصفات التقنية للمعدات الحيوية، مثل أجهزة التنفس الاصطناعي، لتمكين الغير من تصنيعها، والتخلي عن إنفاذ بعض من البراءات في ولايات قضائية معيّنة.

وفي القطاع الثقافي، اتخذ الكثير من أصحاب الحقوق خطوات لتسهيل إتاحة مصنفاتهم للمدارس والجامعات والمكتبات ومؤسسات البحث وعامة الجمهور. وتشمل تلك الخطوات ترتيبات ابتكارية في مجال الترخيص والنفاذ بالمجان إلى البحوث المتعلقة بسلالة SARS-CoV-2، وهي السلالة الفيروسية التي تتسبّب في داء كوفيد-19، والنفاذ بالمجان إلى مقالات الصحف ووسائط الإعلام عن كوفيد-19، والنفاذ بالمجان إلى العديد من النصوص التعليمية ومنصات التعلم على الإنترنت والكتب الإلكترونية، ونقل الحفلات الموسيقية وحفلات الأوبرا وغيرها من المصنفات الثقافية مجانا.

ويمكن أن تكمّل تدابير السياسة العامة والمبادرات الطوعية المرتبطة بالملكية الفكرية التدابير الجاري اتخاذها في مجالات أخرى من السياسة الاقتصادية والتي قد تؤثّر في التكنولوجيا والمنتجات التكنولوجية، مثل مصادرة القدرة التصنيعية واستخدام الشراء العام وضخّ رأس المال وتسهيل الاقتراض للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان بقاء الابتكار الذي تشتد الحاجة إليه خلال الركود الاقتصادي الذي بدأ يرمي بجذوره في كل أرجاء العالم.

حتمية الابتكار

إن أزمة كوفيد-19 بصدد الاستفحال بوتيرة بالغة السرعة والمعلومات المتصلة بها تتغيّر أو تتوافر بوتيرة مماثلة. وفي الوقت الحالي، يمكن الإشارة إلى أنه لا توجد، على ما يبدو، أية أدلة على أن الملكية الفكرية تشكّل عقبة أمام النفاذ إلى التدابير الطبية الوقائية الحيوية، مثل اللقاحات أو العلاجات أو الأدوية. بل إن المشكلة تكمن في أنه لا يوجد، حتى الآن،

أي لقاح أو علاج أو دواء مؤكّد ومعتمد علميا يمكن النفاذ إليه. وبالتالي، وفي المرحلة الراهنة، يتمثّل التحدي السياسي الرئيسي في تشجيع الابتكار الذي قد يؤدي إلى استحداث لقاح وعلاجات وأدوية، وتشجيع الابتكار الذي يساعد على إدارة الأزمة، مثل تطوير تطبيقات للتعقّب استنادا إلى البيانات المتعلقة بالفيروس وأنماط الإعداء الخاصة به أو التحسينات المدخلة على أساليب تصنيع أجهزة التنفس الاصطناعي وأدائها وأجزاء أخرى من المعدات الطبية الحيوية.

والتركيز على النفاذ إلى لقاحات أو علاجات أو أدوية غير موجودة، بدلا من تشجيع الابتكار اللازم قد لا يمثّل، في هذه المرحلة، سوء فهم لتسلسل الابتكار والنفاذ فحسب، بل قد يؤدي كذلك إلى تثبيط الاستثمار فيما نحتاجه من ابتكار.

ومثلما ذكر أعلاه، برز في إدارة أزمة كوفيد-19 الكثير من التحديات الأخرى في السياسة لا تتعلق مباشرة بالملكية الفكرية والابتكار. ومن المهم للحكومات أولاً أن تحدد العقبات التي تحول دون الإدارة الفعالة للأزمة لصالح الصحة العامة ورفاهية الإنسان وسلامته ومعالجة هذه العقبات.

وتشمل هذه العقبات، كما ذكر: نقص القدرة التصنيعية الوجيهة للمعدات الطبية اللازمة، مثل أجهزة التنفس الاصطناعي ومعدات الحماية الشخصية؛ ومعوقات حركة نقل الإمدادات والمعدات الطبية؛ ونقص المرافق الطبية الكافية؛ وتوافر العمالة الصحية؛ وانعدام النفاذ إلى شبكات الإنترنت السريعة؛ ونقص النظم الصحية والبنية التحتية الصحية الملائمة. وليس فيما سبق ما يتعلق بأن الملكية الفكرية تحول دون النفاذ إلى اللقاحات الطبية الحيوية أو العلاجات أو الأدوية.

وإنّ النظام البيئي للابتكار معقد للغاية ويشمل العديد من الجهات الحكومية والسوقية المختلفة والكثير من السياسات والبرامج والتعهدات المختلفة. فعلى سبيل المثال، يستخدم مؤشر الابتكار العالمي أكثر من 80 مؤشراً لقياس القدرة والأداء الابتكاريين، ويغطي مجالات مثل الأنظمة والمؤسسات التعليمية ونفقات البحث والتطوير والمنشورات العلمية وتطبيقات الملكية الفكرية والنفاذ إلى أسواق رأس المال والأطر التنظيمية ودرجة تطوّر الأعمال والسوق.

ونظراً للتأثير الشديد لأزمة كوفيد-19 على صحة الإنسان ورفاهه، وعلى الإنتاج الاقتصادي والرفاه الاقتصادي، يحتاج العالم إلى نشر جميع استراتيجيات الابتكار والحوافز والنظم المتاحة سعياً لإيجاد اللقاحات والعلاجات والأدوية. ومن الخاطئ في فهم تعقيد الابتكار، التركيز على استراتيجية وحيدة أو حل واحد أو الإفراط في تبسيط تعقيد أنظمة الابتكار.

وتجدر الإشارة إلى أن 70% من عمليات البحث والتطوير ممولة عموماً من قبل القطاع التجاري، أمّا الحكومات فتمول حوالي 30%. ويضطلع القطاع التجاري بنحو 70% من عمليات البحث والتطوير، وتجري الحكومات 30%. وأيّ استراتيجية أو منهجية فعالة لتشجيع الابتكار يجب أن تضمن وجود الحوافز المناسبة لتشجيع كبار ممولي عمليات البحث والتطوير ومنفّذيها على تحقيق النتائج. والملكية الفكرية هي جزء أساسي من تلك الحوافز.

كيف يمكن للحكومات والجهات الفاعلة في السوق تعزيز الابتكار

هناك العديد من التدابير التي يمكن للحكومات والجهات الفاعلة في السوق اتخاذها من أجل تعزيز أداء الابتكار، وتحديداً، نتائج الابتكارات التي ستساهم في تخفيف حدة أزمة كوفيد-19، وحلّها في نهاية الأمر. إذ يعمل العديد من الأشخاص والمؤسسات والشركات في جميع أنحاء العالم بلا كلل لتحقيق هذه النتائج. ومنذ أن عرف العالم بمرض فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-CoV-2)، تُجرى حاليا أكثر من 360 تجربة سريرية عالميا لعلاجات ممكنة.

وسيتطلب النجاح تطبيق جميع تدابير السياسة والممارسات التجارية المتاحة، بما في ذلك زيادة تمويل البحوث العامة والتعاون العلمي وتشارك النتائج العلمية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستخدام حوافز السوق لجذب الاستثمار في الابتكار ذي الصلة.

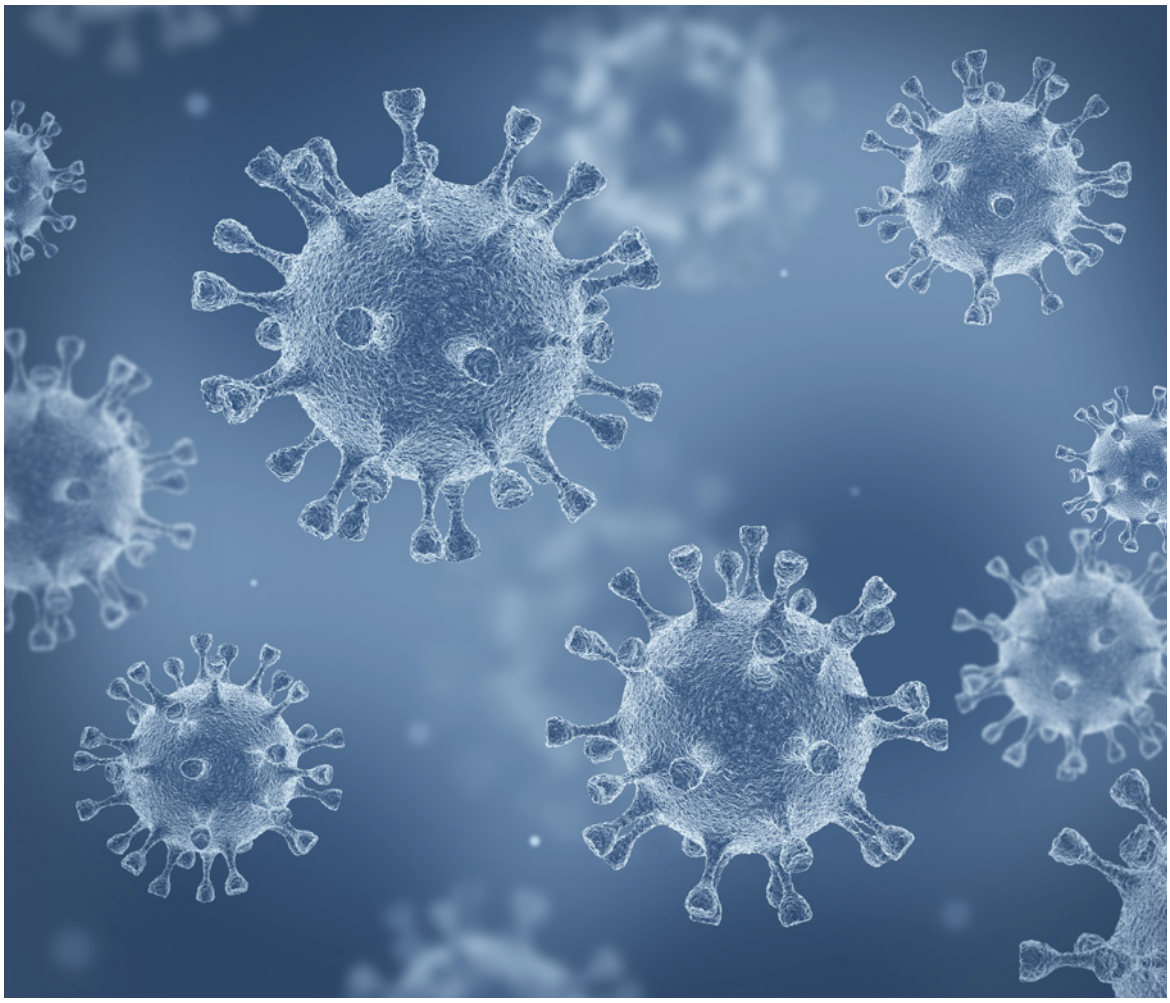

صورة: Coprid / iStock / Getty Images Plus

"ونظراً للتأثير الشديد لأزمة كوفيد-19[...]، يحتاج العالم إلى نشر جميع استراتيجيات الابتكار والحوافز والنظم المتاحة سعياً لإيجاد اللقاحات والعلاجات والأدوية."

صورة: filadendron / E+ / Getty Images

"في سياق تقييم حالات انعدام النفاذ وأية تدابير سياساتية، ينبغي أيضا الالتفات إلى الإجراءات الطوعية العديدة الجاري اتخاذها من قبل [...] أصحاب الحقوق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية خلال أزمة كوفيد-19." يوضح السيد غري.

الويبو: خدمة المجتمع الدولي

تفتح الويبو ذراعيها لأي دولة من الدول الأعضاء ترغب في تقديم المشورة والمساعدة بشأن سياسات الابتكار، والاستخدام الموجه للاستثناءات والتقييدات، والاستخدام الملائم لمواطن المرونة من أجل ضمان النفاذ حيثما وجد دليل على أن الملكية الفكرية تشكل حاجزاً يعيق ذلك النفاذ، وكذلك لتعديل قواعد الملكية الفكرية ولوائحها التنفيذية للتخفيف من الأضرار الناتجة عن أزمة كوفيد-19 وعواقبها الاقتصادية.

ونرى أن التدابير ينبغي أن تستهدف الأزمة ومسألة عدم النفاذ حيثما وجدت أدلة على أن الملكية الفكرية هي الحاجز، مقارنة بالعوامل الأخرى كالافتقار إلى القدرة التصنيعية الوجيهة أو تعطّل سلاسل التوريد، فتلك عوامل تتطلب أشكالاً مختلفة من الإجراءات.

وينبغي أن تسعى التدابير أيضاً، حسب رؤيتنا، إلى التخفيف من المعاناة كأولوية أولى، ولكن مع مراعاة احتياجات المخترعين والمؤلفين والمبدعين وفناني الأداء والشركات الناشئة وغيرها من العوامل الاقتصادية للمجتمعات الثقافية والتكنولوجية التي تشعر بالأسى نتيجة التدابير اللازمة التي اتخذت لاحتواء الفيروس. فصمود هذه المجتمعات حيوي لانتعاش الاقتصاد ورفاه المجتمع في سعينا للخروج من الأزمة واستعادة اقتصادات ومجتمعات نشطة وعاملة.

دعم تحدي الابتكار في عصر الكوفيد-19

تشمل التدابير التي اتخذت داخل الويبو للمساهمة في تحدي الابتكار:

- إنشاء غرفة مقاصة أو متتبع للسياسات لتقديم معلومات عن التدابير التي تتخذها مكاتب الملكية الفكرية للمساهمة في الابتكار من خلال مساعدة الجهات الاقتصادية المتعثرة عبر تمديد المواعيد النهائية وإنشاء فترات سماح لدفع الرسوم. وإضافة إلى ذلك، سيوفر متتبع السياسات معلومات بشأن أي تدابير سياسة قائمة أو جرى سنّها فيما يتعلق بالاستثناءات أو التقييدات أو التراخيص الإجبارية؛

- إتاحة النفاذ إلى ركن البراءات الذي يحوي أكثر من 80 مليون كشف عن التكنولوجيا وإمكانيات بحث متعدد اللغات ونظام ترجمة آلية ومرافق بحث واسترجاع مطورة خصيصاً لأزمة كوفيد19- لتعزيز النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية التي كشف عنها في البراءات المنشورة، فيما يخص الاختراعات المتعلقة بالكشف عن مرض كوفيد19- أو الوقاية منه أو معالجته. وهذا المصدر الذي لا يقدر بثمن للذكاء التكنولوجي، يستخدم على نطاق واسع من قبل مئات الآلاف من المؤسسات العلمية والتكنولوجية والتجارية حول العالم بشكل يومي؛

- عقد شراكة مع الناشرين العلميين والطبيين والتقنيين، عبر برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار (ARDI)، الذي يوفر النفاذ المجاني عبر الإنترنت إلى المجلات العلمية والتقنية الرئيسية للمؤسسات المحلية غير الهادفة للربح في البلدان الأقل نموا، والنفاذ بتكلفة متواضعة للمؤسسات في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط؛

- إنشاء قرابة 900 مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء العالم لتوفير النفاذ إلى البيانات والمنشورات المتعلقة بالبراءات والعلوم والمرافق الإضافية للباحثين في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وإن الويبو بصفتها وكالة ضمن منظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن خدمات الملكية الفكرية وسياستها ومعلوماتها والتعاون بشأنها، مجهزة تجهيزاً جيداً لمعالجة القضايا الناشئة عن الملكية الفكرية والابتكار، بفضل خبراتها وتجاربها في السياسات والجوانب الاقتصادية والقانونية للملكية الفكرية، التي يرجع تاريخ نشوئها إلى القرن التاسع عشر.

ومن المسلم به أن من الآثار العديدة لأزمة كوفيد-19 تعطيل العمليات العادية لصياغة السياسات على المستوى الدولي. وهي عمليات تنطوي عادة على اجتماعات شاملة لكامل أعضاء المنظمة، وهو أمر مستحيل عمليا في هذه المرحلة من جائحة كوفيد-19. ولذلك، يصدر هذا التوجيه تحت مسؤولية المدير العام ولا يعتبر ملزماً لأي دولة عضو.

التكنولوجيات المشمولة ببراءات والمرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي يستخدمها محرك البحث بايدو: مكافحة كوفيد-19

من تأليف فيكتور ليانغ، النائب الأول لرئيس مجموعة بايدو ومستشارها العام.

فيتزا بوكرس من دي بي زوافس

تشكل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تهديداً خطيراً للصحة العامة وتمثل تحدياً اقتصادياً كبيراً بالنسبة إلى البلدان في جميع أنحاء العالم.

وفيما يلي ثلاثة من أهم التحديات التي تواجهها البلدان في هذه الأزمة الجارية المتعلقة بالرعاية الصحية: أولاً، كيفية فحص الأشخاص الذين لديهم أعراض على نحو فعال وفي توقيت مناسب لتفادي انتقال العدوى في الأماكن المكتظة؛ وثانياً، كيفية كفالة حصول المرضى على علاج سريع وملائم في خضم الانتشار السريع للفيروس، وفي مواجهة الموارد الطبية المحدودة. وتقترن بذلك المسائل المتعلقة بكيفية تسريع وتيرة البحث الطبي وكيفية إطلاع عامة الجمهور على معلومات عالية الجودة ودقيقة على نحو أفضل. وثالثاً، كيفية حل مشكلة نقص العمالة في المناطق الأشد تأثراً بالفيروس وكفالة أن يواصل المجتمع العمل بسلامة نسبية، في ظل وجود الأوامر بالبقاء في المنزل.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات، طبقت بايدو سريعاً خبرتها في مجال الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات والمنتجات ذات الصلة، لدعم الجهود الأولى من أجل اتقاء الوباء والسيطرة عليه. وترجع قدرة بايدو على التصدي سريعاً للأزمة الصحية الحالية إلى استثمارها طويل الأمد في مجال

تمتلك شركة بايدو الابتكار في جيناتها؛ فهي أكثر شركات الإنترنت شهرة في الصين وهي رائدة في البحث في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي تمتلك محفظة فريدة للبراءات واتفاقات ترخيص مع شركائها، حيث تعتمد عليها لتشييد نظام إيكولوجي مزدهر للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي.

البحث والتطوير الحديث. وتشهد محفظة البراءات الكبيرة التي تمتلكها بايدو في مجال الذكاء الاصطناعي على جودة الجهود التي تبذلها في مجال البحث والتطوير واتساع نطاقها. وكما تبين الأمثلة الواردة أدناه، تفخر بايدو بقدرتها على استخدام هذه التكنولوجيات المشمولة ببراءات في مجال الذكاء الاصطناعي للمساعدة على تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمع في الصراع الدائر اليوم مع كوفيد-19.

التغلب على تحدي الفحص

من الضروري إجراء فحص دقيق وفعال لإعادة فتح المجتمع بأمان. ومن أجل المساعدة على إجراء الفحص، أعدت بايدو نظاماً لقياس درجة الحرارة قائم على الذكاء الاصطناعي ونشرته لكي يرصد سريعاً وبسهولة درجات حرارة الناس. ونشر النظام بسرعة في محطات النقل، مثل محطات السكك الحديدية ومحطات قطار الأنفاق حيث أصبح تكنولوجيا فعالة ومكافحة للأوبئة.

وتعمل بايدو منذ عام 2016 على تكوين محفظة براءاتها في مجال الذكاء الاصطناعي لتقنيات مثل نظامها الخاص بقياس درجة الحرارة القائم على الذكاء الاصطناعي. ولدى الشركة الآن ما يزيد على 100 طلب براءة في هذا المجال. وتواصل بايدو الابتكار في هذا المجال عن طريق مواصلة تطوير تكنولوجيتها المتعلقة بالكشف عن درجة الحرارة والاستفادة منها إلى أقصى حد. فهي تطور مثلاً، من بين تقنيات أخرى، ابتكارات جديدة لقياس الحرارة تحت الحمراء للأشخاص الذين يرتدون كمامات.

وتساعد تكنولوجيا بايدو الخاصة برؤية الأشعة تحت الحمراء باستخدام الذكاء الاصطناعي على حل مشكلة الكشف سريعاً على درجات حرارة أجسام أعداد كبيرة من الأشخاص في مناطق آهلة بالسكان حيث يكون معدل حركة السير مرتفعاً. ونظراً لأن النظام لا ينطوي على أي اتصال بشري، فإنه يمكنه بسرعة فحص الحشود لتحسين فعالية الكشف ودقته بأدنى حد من الإزعاج للعامة. والمهم، أنه يقوم بذلك مع إبقاء الناس على مسافات آمنة، مما يحد من خطر نقل العدوى.

وفي مارس 2020، حين بدأ الفيروس في التحرك في جميع أنحاء العالم، بدأ الطلب يتزايد يومياً في العديد من البلدان على التكنولوجيا اللازمة للتصدي لكوفيد-19. واعترف على الفور بنجاحات بايدو في استحداث منتجات ونشرها للتصدي للمرض وانتشاره في الصين، حيث جذب اهتماماً عالمياً كبيراً. وتصدّر حالياً العديد من تكنولوجيات بايدو القائمة على الذكاء الاصطناعي إلى الخارج، مما يتيح للشركة الاضطلاع بدور مهم في مكافحة الوباء العالمي. لذا، فإن الشركة تعتمد استراتيجية دولية أكثر شمولاً في الحصول على البراءات من أجل تسهيل نقل منتجاتها وتكنولوجيتها إلى السوق العالمي.

"طبقت بايدو سريعاً خبرتها في مجال الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات والمنتجات ذات الصلة، لدعم الجهود الأولى من أجل اتقاء الوباء والسيطرة عليه."

صورة بإذن من شركة بايدو

إن نظام بايدو لقياس درجة الحرارة القائم على الذكاء الاصطناعي يرصد سريعاً وبسهولة درجات حرارة الناس. ونشر النظام بسرعة في محطات النقل حيث أصبح تكنولوجيا فعالة ومكافحة للأوبئة."

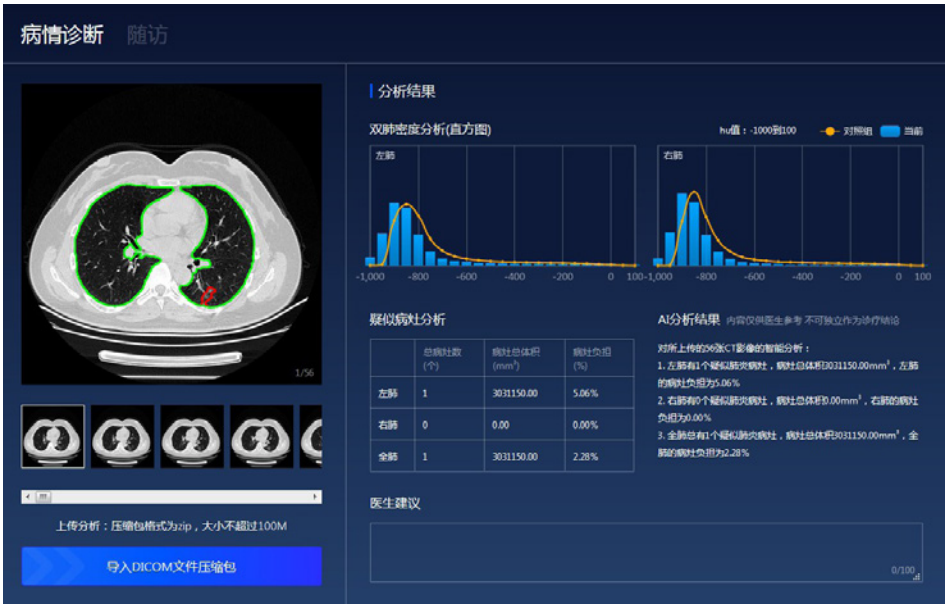

استغلت بايدو تكنولوجيتها في مجال الأشعة المقطعية لاستحداث نموذج مفتوح المصدر للذكاء الاصطناعي من أجل تحليل صور الأشعة المقطعية للرئتين للتعجيل بعمليات التشخيص، وهو يستخدم الآن في المستشفيات في الصين.

كفالة الحصول على العلاج بصورة سريعة

تعد بايدو منذ عام 2018 محفظة براءاتها المتعلقة "بالذكاء الاصطناعي في المجال الطبي" وتواصل التركيز على هذا المجال الابتكاري. وفي إطار مكافحة كوفيد-19، اضطلع الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي ولا يزال يضطلع بدور فعال في الوقاية من الفيروس والسيطرة عليه في جميع أنحاء العالم.

ومنذ اندلاع الوباء، حدثت زيادة كبيرة في طلب العامة على الاستشارة عبر الإنترنت. وبدأت المستشفيات في الصين في استخدام "مساعد الاستشارة الذكي" الخاص بالشركة لمساعدة

الأطباء على إجراء تشخيصات سريعة والبدء في العلاج عبر الإنترنت. وهذه الفعالية المتزايدة للاستشارات الطبية تحد بشكل كبير من الأعباء التي كانت ستقع لولا ذلك على الموارد الطبية.

وتقدم أيضاً بايدو واجهات برمجة التطبيقات مجاناً لمنصات الاستشارات الصحية عبر الإنترنت، والمنصات العامة المعنية بالوقاية من المرض ومكافحته، والمستشفيات عبر الإنترنت، وما إلى ذلك. وهذه المنصات تقدم وصلات بينية للتفاعل مباشرة مع أفراد الجمهور، حيث تقدم إجابات على أسئلتهم ومعلومات عامة عن كوفيد-19، بالإضافة إلى الاستشارات. ويمكن أن يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تحقيق مكاسب مطردة في الكفاءة لأنها يمكنها خدمة عشرات الآلاف من المستخدمين يومياً.

كذلك، استغلت بايدو تكنولوجيتها في مجال الأشعة المقطعية، التي تضطلع بدور مهم في تشخيص الالتهاب الرئوي المرتبط بفيروس كورونا. ويتطلب الفحص اليدوي التقليدي لصور الأشعة المقطعية جهداً كبيراً من جانب المهنيين المدربين تدريباً عالياً. ومن أجل دعم الفحص بالأشعة المقطعية المتزايد واللازم للكشف عن الفيروس، باستخدام منصة PaddlePaddle، وهي منصة التعلم العميق المفتوحة المصدر الخاصة بالشركة، دخلت بايدو في شراكة مع منصة LinkingMed (وهي منصة تتعلق ببيانات الأورام وشركة لتحليل البيانات الطبية، يقع مقرها في بيجين) لاستحداث نموذج مفتوح المصدر للذكاء الاصطناعي من أجل تحليل صور الأشعة المقطعية للرئتين، وهو يستخدم الآن في المستشفيات في الصين. وتستخدم أيضاً المنصة المفتوحة المصدر لدعم البحوث السريرية والبحث والتطوير بشأن المنتجات السريرية المرتبطة بكوفيد-19، على صعيد القطاع الطبي بأكمله.

ونظراً لحدة أزمة الرعاية الصحية الجارية على المستوى العالمي، استخدمت بايدو بشكل كامل قدراتها وخبراتها ومواردها التقنية المتقدمة في استحداث منصات متخصصة من أجل برنامجها الخيري لمكافحة الأوبئة في الخارج، الذي أطلقته مؤخراً. ويقدم البرنامج أربع خدمات رئيسية وهي: الاستشارات الطبية والاستشارات النفسية عبر الإنترنت، والبث الدفقي المباشر للخبراء، وأدوات الحماية للمستخدمين في الخارج. وقد قدم البرنامج إلى الآن الخدمات الاستشارية عبر الإنترنت لما يزيد على 400 ألف مستخدم في الخارج فيما يزيد على 100 بلد. ويصرح السيد كارلوس لاريا، سفير إكوادور في الصين قائلاً: "أشعر بالامتنان إزاء التكنولجيا والمنصة المقدمة من بايدو. فقد أصبحت بايدو راعية قوية لتوفير سبل الاتصال مع خبراء رفيعي المستوى في مكافحة فيروس كورونا."

وتقدم أيضاً تكنولوجيا بايدو إسهامات مهمة من أجل البحث عن علاج لكوفيد-19. فخوارزميات LinearDesign المستحدثة من خلال البحوث التي أجرتها بايدو بالتعاون مع جامعة ولاية أوريغون وجامعة روشستر في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها الشركات المتخصصة في لقاحات الرنا المرسال mRNA من أجل التعجيل بتصميم لقاحات ممكنة لكوفيد-19 واستخدامها على النحو الأمثل. وتقدم بايدو أيضاً خدمة شبكية وهي LinearDesign Webserver من أجل تقديم سبل سهلة ومجانية للاطلاع على الخوارزميات. ولا تستغرق الخوارزميات سوى 16 دقيقة لتصميم سلسلة رنا مرسال ثابتة ذات ثبات أفضل بدرجة كبيرة مقارنة بالسلاسل برية النمط أو التصاميم الناشئة بشكل عشوائي.

وكما ورد في المثال السابق، تتيح بايدو للمنظمات الحكومية منتجاتها وخدماتها المشمولة بالبراءات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، بما يسهم في الكشف عن الأمراض، والتشخيص والعلاج المساعد، والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

إدارة نقص العمالة

في إطار السعي إلى الحفاظ على شئ من الأحوال الطبيعية في حياة الناس، يتزايد الطلب على الخدمات المستقلة. وتعد سيارة أبولو الذاتية القيادة والبطيئة السرعة لشركة بايدو مثالاً نموذجياً لهذه التكنولوجيا.

فقد أتاحت شركة بايدو منصتها للقيادة الذاتية وهي منصة أبولو المفتوحة المصدر- مع مجموعات كاملة من السيارات البالغة الصغر والبطيئة السرعة التي تسير بدون قائد والخدمات السحابية الذاتية للقيادة للشركات التي تكافح على خط المواجهة فيروس كورونا. وتساعد منصة أبولو الشركاء على استحداث عربات وتوزيعها سريعاً من أجل القيام بالتطهير لدعم العاملين في خط المواجهة.

وهذه المنتجات والخدمات تستند إلى محفظة بايدو للاختراعات المشمولة بالبراءات والمتعلقة بالقيادة المستقلة، حيث تشمل عدة براءات أساسية في مجال المركبات اللوجستية ذاتية القيادة وتكنولوجيا الحوسبة السحابية. وتتبادل شركة بايدو طوعاً هذه التكنولوجيات والخدمات المشمولة بالبراءات مع العديد من

صورة: بإذن من شركة بايدو

مثال لمركبات أبولو الذاتية القيادة وبطيئة السريعة التي استحدثتها شركة بايدو، حيث تستخدم لدعم العاملين في خط المواجهة وتزايد الطلب على الخدمات المستقلة.

الشركاء، مثل شركات نيوليكس، وآي درايفر بلاس، وجينلونغ باص، وتكنولوجيا كينغداو وينيو، وشركة زونغكي هويايان وكثيرين آخرين. وهي تهدف بذلك إلى تقديم خدمات مستقلة دون الاتصال ببشر، مثل تطهير العربات الطبية، وتوصيل الوجبات، ورصد فيروس كورونا في الزمن الحقيقي. وقد أتاح هذا التعاون لشركة بايدو مواصلة تعزيز إسهاماتها في مكافحة انتشار كوفيد-19.

دعم الاحتياجات المجتمعية العاجلة

بفضل الإنجازات التكنولوجية الرائدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المشمولة بالبراءات التي تقدمها شركة بايدو بالإضافة إلى التزامها بالعمل مع شركائها من أجل تبادل هذه التكنولوجيات ونشرها، تتمكن الشركة من المساعدة على تلبية بعض الاحتياجات العاجلة للمجتمع أثناء الجائحة.

وتضطلع المئات من التكنولوجيات المشمولة ببراءات وطلبات البراءات للتكنولوجيات الجديدة الرائدة بدور في مكافحة هذه الجائحة. كما أنها تدعم الابتكار التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي وتنفيذ التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي ونشرها في المجتمع.

"جينات الابتكار" الخاصة بشركة بايدو

تمتلك شركة بايدو الابتكار في جيناتها؛ فهي أكثر شركات الإنترنت شهرة في الصين وهي رائدة في البحث في مجال الذكاء الاصطناعي. وعلى هذا النحو، تولي شركة بايدو دوماً اهتماماً كبيراً للملكية الفكرية لدى استحداث تكنولوجياتها في مجال الذكاء الاصطناعي. فهي تمتلك محفظة فريدة للبراءات واتفاقات ترخيص مع شركائها، حيث تعتمد عليها لتشييد نظام إيكولوجي مزدهر للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي.

وبفضل التحليل الفعال للبراءات والإدارة وبفضل إدارة محفظة البراءات على نحو تطلعي، أثبتت شركة بايدو خبرتها ومزاياها التنافسية في مجال الذكاء الاصطناعي. فمنذ دخولها مجال الذكاء الاصطناعي في عام 2010، وحتى إنشاء معملها للتعلم العميق في عام 2013، تعد الآن بايدو واحدة من الشركات الرائدة في الصين من حيث عدد البراءات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي تمتلكها وعدد هذه الطلبات التي أودعتها.

وفي العام الماضي، وضع تقرير الاتجاهات التكنولوجية للويبو لعام 2019، المتعلق بالذكاء الاصطناعي، شركة بايدو في المرتبة الثانية على المستوى العالمي من حيث عدد طلبات البراءات في مجال التعلم العميق. وفي *التقرير الصادر في ديسمبر 2019، عن مركز البحوث الوطني المعني بتطوير أمن المعلومات الصناعية في الصين بشأن تحليل تكنولوجيا البراءات في الصين في مجال الذكاء الاصطناعي*، صنفت شركة بايدو رقم واحد في الصين، حيث بلغ عدد طلباتها للبراءات على المستوى الوطني 5712 طلباً.

وبالإضافة إلى تركيز الشركة على تكديس البراءات وتوسيع نطاق محفظة براءاتها، وجهت بايدو أيضاً اهتماماً كبيراً إلى تحسين جودة براءاتها. فالشركة تبحث بعناية كل براءة تصيغها للتأكد من أنها تتمتع بالعمق التقني اللازم لتحقيق قيمة عالية للشركة. وفي شهر ديسمبر 2019، احتلت بايدو المرتبة الأولى في *التقرير الصادر عن الصحافة الصينية المعنية بالملكية الفكرية بشأن قيمة البراءات الصينية في مجال الذكاء الاصطناعي وقدرتها على المنافسة*، حيث أجرى التقرير قياساً لعدد طلبات البراءات بالإضافة إلى قيمة براءات الشركة وقدرتها على التنافس. ويعترف الآن على نطاق واسع بتركيز الشركة على الكم والكيف على حد سواء.

شبكة شراكات أوسع نطاقاً تستند إلى الملكية الفكرية

تستند أيضاً الشبكة المتنامية لعلاقات التعاون التجاري التي تقيمها شركة بايدو إلى محفظة البراءات الواسعة النطاق والمرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي تمتلكها الشركة. ففيما يتعلق بترخيص البراءات، اتخذت بايدو دوماً موقفاً منفتحاً إزاء التعاون مع الشركاء المحليين والأجانب بهدف إنشاء مجتمع سليم ومزدهر ومستدام من الناحية الإيكولوجية. وقد أفضى إدماج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الصناعات إلى مجالات جديدة ومتنوعة للحماية بموجب البراءات، بما في ذلك الخوارزميات الابتكارية للذكاء الاصطناعي وتطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. واستناداً إلى خبرة الشركة في الحصول على أعداد كبيرة من البراءات الجيدة، تستطيع الشركة الآن استخدام براءات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الشركاء في تنفيذ تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتعزيز استخدامها سريعاً في المشهد الصناعي بأسره.

ففي عام 2015، جمعت شركة بايدو ما يزيد على 20 شركة رائدة معاً لتكوين تحالف للصناعة في مجال الملكية الفكرية للصوت القائم على الذكاء الاصطناعي بهدف تمكين الشركاء من خلال ترخيص البراءات. وفي عام 2019، وقعت شركة بايدو وشركة هاير اتفاق تعاون في مجال الملكية الفكرية من أجل إقامة تعاون عبر الحدود في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، واقتسام مزايا كلا الطرفين من خلال ترخيص متبادل للبراءات، ومواصلة تنفيذ أتمتة المنازل من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى إنترنت الأشياء. وستواصل بايدو استكشاف هذه الأشكال من التعاون لدعم تطوير نظام إيكولوجي مزدهر للذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب.

وقد اضطلعت شركة بايدو أثناء هذه الجائحة بمسؤوليتها الاجتماعية للشركات وكرست درايتها ومواردها التكنولوجية للرفاه العام. واستخدمت الشركة نقاط قوتها للمساعدة على مكافحة فيروس كورونا وأثبتت التزامها بالمواطنة الصالحة للشركات والمساءلة من خلال العمل. وأتاحت المنتجات والخدمات المرتبطة بالبراءات لمنظمات الخدمات العامة، مثل معاهد البحث العلمي والمؤسسات الطبية. وفي ظل روح التضامن، تعمل بايدو مع المجتمع ككل وتتعاون مع شركائها من أجل المساعدة على منع انتقال كوفيد-19 ووقف انتشاره في نهاية المطاف.

إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة وجائحة كوفيد 19

من تأليف جيمس نارتون- كاتب مستقل

إن إعادة استخدام الأدوية المعروفة يتيح العديد من الفرص السريرية لاستحداث علاجات جديدة وآمنة وفعالة من حيث التكلفة. فمثلاً، الأسبرين (حمض الأسيتيل ساليسيليك) الذي استحدثته شركة باير الألمانية في عام 1899 كعلاج للآلام والحمى، أثبت منذ ذلك الحين فعاليته ضد الأزمات القلبية والسكتة الدماغية وتجلط الدم ويمكن أيضاً أن يثبت فعاليته في علاج القولون وغير ذلك من أمراض السرطان.

amriphoto / iStock / Getty Images Plus ابزار

ولقد أثارت جائحة كوفيد-19 اهتماماً في جميع أنحاء العالم فيما يخص إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة مثل دوائي ريمديسيفير وديكساميثازون. ويمكن أن يكون إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة مهماً من أجل تقديم علاجات جديدة للمرضى، لكنه يثير أيضاً عدداً من المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية.

فقد صرحت إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية (USFDA) في مايو 2020 باستخدام الدواء المضاد للفيروسات ريمديسيفير عند الطوارئ لعلاج جائحة كوفيد-19 بعد أن أشارت البحوث إلى أن المرضى الذين يتلقونه يتعافون أسرع بأربعة أيام قبل من يتلقون دواءاً وهمياً. لكن الدواء لم يعتمد بعد، وتجري المزيد من التجارب السريرية لتقييم مدى فعاليته في مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك بالاقتران مع دواء بارسيتينيب المضاد للالتهابات (الذي يباع تحت الاسم التجاري أولوميانت). وفي شهر يونيو 2020، وخلال انفراجه في علاج المرضى المصابين بشدة بكوفيد، الذين يوضعون على أجهزة التنفس الصناعي أو يستخدمون أنابيب الأوكسجين، أصبح "معيار الرعاية" في المملكة المتحدة دواء ديكساميثازون، وهو عبارة عن ستيرويد منشط مضاد للالتهابات قليل التكلفة، تبين أنه يحسن بشكل كبير معدلات البقاء.

وفي ظل الإصابة في الوقت الحالي بكوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، وعدم وجود لقاح أو علاج معتمد، ينظر الباحثون في إمكانيات العديد من الأدوية الحالية، خاصة الأدوية التي كانت فعالة في مكافحة فيروسات مماثلة مثل فيروس ميرس MERS وفيروس سارس SARS.

ودواء ريمديسيفير استحدث في الأصل لعلاج فيروس إيبولا، لكنه لم يعتمد بعد لأي ظرف. فهو واحد من أربعة علاجات تشكل جزءاً من تجربة التضامن السريرية التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية، والعلاجات الأخرى هي الكلوروكين أو الهيدروكسي كلوروكين واللوبينافير مع ريتونافير واللوبينافير مع ريتونافير بالإضافة إلى الإنترفيرون بيتا 1 ألفا. وهذه العلاجات أظهرت مسبقاً نتائج لمكافحة أمراض مثل الملاريا والسارس وفيروس نقص المناعة البشري، والإصابة بالتصلب المتعدد. وسوف تنطوي تجربة التضامن السريرية على إجراء اختبارات على آلاف المرضى فيما يزيد على 100 بلد.

ومن جهة أخرى، الديكساميثازون هو عبارة عن ستيرويد قليل التكلفة ومضاد للالتهابات ومتوفر منذ ما يقرب من 60 عاماً. وهو يستخدم على نطاق واسع لعلاج التهاب المفاصل والربو والعديد من الإصابات الجلدية، حيث تبين أنه يحد من الوفيات بمقدار الثلث بين المرضى المصابين بشدة بكوفيد-19. وقد صدرت هذه النتائج عن تجربة RECOVERY السريرية (التقييم العشوائي لعلاج كوفيد 19) التي قادها باحثون من جامعة أوكسفورد في المملكة المتحدة.

وقد صرح البروفيسور مارتان لاندري، وهو أستاذ الطب والأمراض الوبائية بقسم صحة السكان في كلية نافيلد بجامعة أوكسفورد، وأحد الباحثين الرئيسيين في التجربة بقوله:"كوفيد-19 هو مرض عالمي- ومن المدهش أن العلاج الأول الذي ثبت أنه يحد من الوفيات متوفر في الحال وميسور التكلفة في جميع أنحاء العالم."

أهمية إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة

إن من المهم إعادة استخدام الأدوية المعروفة من أجل استحداث علاجات جديدة وآمنة وفعالة من حيث التكلفة لطائفة كبيرة من الظروف. فمثلاً، الأسبرين (حمض الأسيتيل ساليسيليك) الذي استحدثته شركة باير الألمانية في عام 1899 كعلاج للآلام والحمى، أثبت منذ ذلك الحين فعاليته ضد الأزمات القلبية والسكتة الدماغية وتجلط الدم. وهو يخضع اليوم للمرحلة الثالثة من التجارب السريرية لعلاج القولون وغير ذلك من أمراض السرطان.

لكن الأسبرين ليس المثال الوحيد للأدوية التي تتمتع بالاستمرارية. فعلى سبيل المثال، دواء ثاليدوميد، الذي استحدث في الأصل لعلاج حالة الغثيان في الصباح، استخدم منذ ذلك الحين لعلاج مرض الجذام وهو معتمد الآن أيضاً لعلاج الورم النخاعي المتعدد. وتبين أن العديد من الأدوية فعالة لعلاج مختلف أنوع السرطان: ومن أمثلة ذلك ميرك كيترودا (بمبروليزوماب) الذي استحدث لعلاج حالات سرطان الجلد المتقدمة، لكنه معتمد الآن لعلاج 14 نوعاً من أنواع السرطان، ودواء بريستول-مايرز سكويب أوبديفو (نيفولوماب) المعتمد لعلاج 10 أنواع من السرطان ويجري اختباره الآن لعلاج المزيد. وفي شهر ديسمبر 2019، أعلنت شركة أسترا زينيكا وميرك أن دواء لينبارازا (أولاباريب) اعتمد لعلاج سرطان البنكرياس في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى سرطان المبايض وسرطان الثدي.

فرص سريرية وفوائد تجارية

تساعد البراءات والحماية التي تمنحها على تبرير التكاليف والمخاطر الكبيرة المقترنة باستحداث دواء جديد وجلبه إلى السوق. غير أنه

في ظل تقدير تكلفة استحداث دواء جديد بنحو 2.6 مليار دولار أمريكي، ليس مدهشاً أن يصبح إعادة استخدام الأدوية أولوية بالنسبة إلى الشركات الصيدلانية وكذلك بالنسبة إلى مؤسسات مثل صندوق مكافحة السرطان في أوروبا ومؤسسة Cures Within reach التي يقع مقرها في الولايات المتحدة والتي مولت حتى الآن 80 مشروعاً لإعادة استخدام الأدوية. ويمكن أيضاً أن يؤدي تحسين استخدام البيانات وتطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي مثل تعلم الآلة إلى تسهيل إعادة استخدام الأدوية، التي تعتمد في الغالب حتى الآن على الصدفة. وتكتسي إعادة استخدام الأدوية أهمية خاصة بالنسبة إلى الأمراض النادرة في العالم التي يقدر عددها بنحو 7000 مرض نادر، حيث يجعل العدد المنخفض للمرضى إجراء بحوث أصلية أمراً غير مجز من الناحية المالية.

وبالإضافة إلى الفرص الإكلينيكية، هناك مزايا تجارية لإعادة استخدام الأدوية، كما توضح ألي ناوارات في مقال لمجلة Pharmaceutical Technology الصادرة في نوفمبر 2019: "لقد حظي بوجه خاص منجم الذهب المتمثل في إعادة استخدام الأدوية باستقبال حار من جانب المستثمرين في علوم الحياة. فهذا النهج يوفر الأموال للشركات الصيدلانية، بل ويعجل أيضاً باستحداث خيار علاج جديد للمرضى الذين يعانون. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الباحثين لا يضطرون إلى تكرار المراحل الأولى للإعداد التي تثبت ببساطة سلامة الدواء." غير أن العديد من المراقبين يتفقون على أن إمكانيات إعادة استخدام الأدوية لم تستكشف تماماً بعد، ويرجع ذلك جزئياً إلى "التحديات التكنولوجية والتنظيمية التي ينبغي التصدي لها." (Drug repurposing: progress, challenges and recommendations" in Nature Reviews Drug Discovery 18). ووفقاً لأحد التقديرات، 10 فقط من اعتمادات الأدوية الجديدة البالغ عددها 1541 في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1990 إلى 2007 تتعلق باستخدامات جديدة لأدوية جنيسة.

صورة: BartekSzewczyk / iStock / Getty Images Plus

وفي يونيو 2020، أشار باحثون في المملكة المتحدة إلى أن دواء الديسكاميثازون الذي يستخدم على نطاق واسع لعلاج التهاب المفاصل والربو ومختلف الإصابات الجلدية تبين أنه يحد من الوفيات بمقدار الثلث بين المرضى المصابين بشدة بكوفيد-19 في المستشفيات.

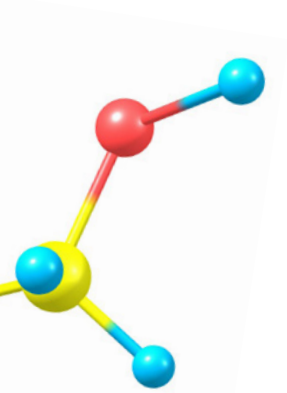

صورة: ollawella / iStock / Getty Images Plus

سهم آخر في الجعبة

جرى تناول العديد من المسائل القانونية والتنظيمية المتعلقة بإعادة استخدام الأدوية في المؤتمر المعنون "Clinical Innovation: Fair and Effective Incentives for New Uses of Established Drugs" (الابتكار السريري: حوافز عادلة وفعالة للاستخدامات الجديدة للأدوية المنشأة)، الذي نظمته كلية لندن الجامعية ومركز القانون بجامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة في عام 2018. وقد ضم المؤتمر باحثين وأطباء ومحامين ومنظمين وقضاة. والنسخ النصية لجميع الجلسات متاحة عبر الإنترنت. وقد افتتح المؤتمر البروفيسور روبين جاكوب من معهد التعليم المعني بقانون العلامات التجارية والابتكار وقال: "إذا وجدتم استخداماً جديداً لدواء معروف، فإن ذلك يعني أنكم وجدتم بحق في الواقع دواءً جديداً وأنكم أطلقتم سهماً جديداً في جعبة الطبيب...ونظراً لأن القيام بذلك أرخص من إيجاد ذرة جديدة تماماً، فإنه ينبغي أن يتسنى بشكل ما التشجيع على ذلك."

ونظراً لتكاليف البحث والتطوير في المجال الصيدلاني، يعتمد المبتكرون بشدة على البراءات للحصول على فترة يمكنهم خلالها استعادة الاستثمارات الهائلة المبذولة. ويمكن أيضاً تمديد هذه الفترة في بعض الأنظمة القانونية، لتعويض الوقت المفقود خلال عملية اعتماد الدواء. لكن، هناك مشكلات فيما يخص الحصول على البراءات وإنفاذها للاستخدامات الجديدة للأدوية الموجودة، وهي مرتبطة في جزء منها بالشواغل المتعلقة بما يسمى "التجدد المستمر" للبراءات حيث أنه من الصعب، إذا كان الابتكار الأصلي قديماً، استيفاء اختباري الجدة والنشاط الابتكاري في قانون البراءات، في حين أنه إذا كانت الأدلة على الاستخدام الجديد ضعيفة، فإنه قد لا يتم الكشف عن الاختراع على نحو كاف. وحتى إذا كانت البراءة ممنوحة وسارية، فإن هناك أسئلة حقيقية بشأن ما يشكل تعدياً في نظام توصيف الدواء المعقد.

من الأسلوب السويسري إلى الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات لعام 2000

تمكن المودعون في أوروبا من الحصول على براءات للاستخدامات الطبية الثانية، وكان ذلك في السابق بموجب النص القانوني المعروف باسم "المطالبة على الطريقة السويسرية"، ومنذ عام 2011، بموجب ما يسمى "بالمطالبة وفقاً لاتفاقية البراءات الأوروبية لعام 2000 بشأن "المنتج س لعلاج المرض ص"- المطالبة بمنتج لغرض محدود. لكن، لا تزال ترفع قضايا أمام المحاكم في أوروبا بشأن صحة المطالبات بالاستخدام الطبي الثاني والتعدي عليها، حيث تؤدي إلى نتائج متباينة. وأدى ذلك إلى وجود عدم يقين هائل بشأن وجوب إنفاذ مطالبات الاستخدام الطبي الثاني، كما تشير المستشارة السابقة في مجال البراءات بشركة غلاكسو سميثكلاين، السيدة جوليا فلورانس، خلال مناقشة في ندوة عبر الإنترنت استضافها المعهد القانوني المعتمد لوكلاء البراءات في شهر ديسمبر 2019 (تحت عنوان Second Medical Use Claims – is there a cure for their ills.) (مطالبات الاستخدام الطبي الثاني- هل هناك علاج لأمراضهم).

وقد أثيرت العديد من هذه القضايا في الحالات التي تمتلك فيها الشركة براءة لاستخدام أول لدواء وبراءة لاحقة لاستخدام ثان. فعند انقضاء البراءة الأولى، يمكن للمنافسين من العوام بيع نسخهم من الدواء، لكن فقط فيما يخص الاستخدام الأول. وأي استخدام للدواء لدواعي الاستخدام المحمية بموجب البراءة الثانية يعد تعدياً عليها. ويسعى مصنعو الأدوية الجنيسة إلى تجاوز هذه المشكلة عن طريق استخدام ما يسمى "بالملصقات الرقيقة"، التي تحدد أنه لا ينبغي وصف الدواء للاستخدامات التي لا تزال مشمولة بالبراءات. ومع ذلك، احتمالات التعدي على البراءة كبيرة.

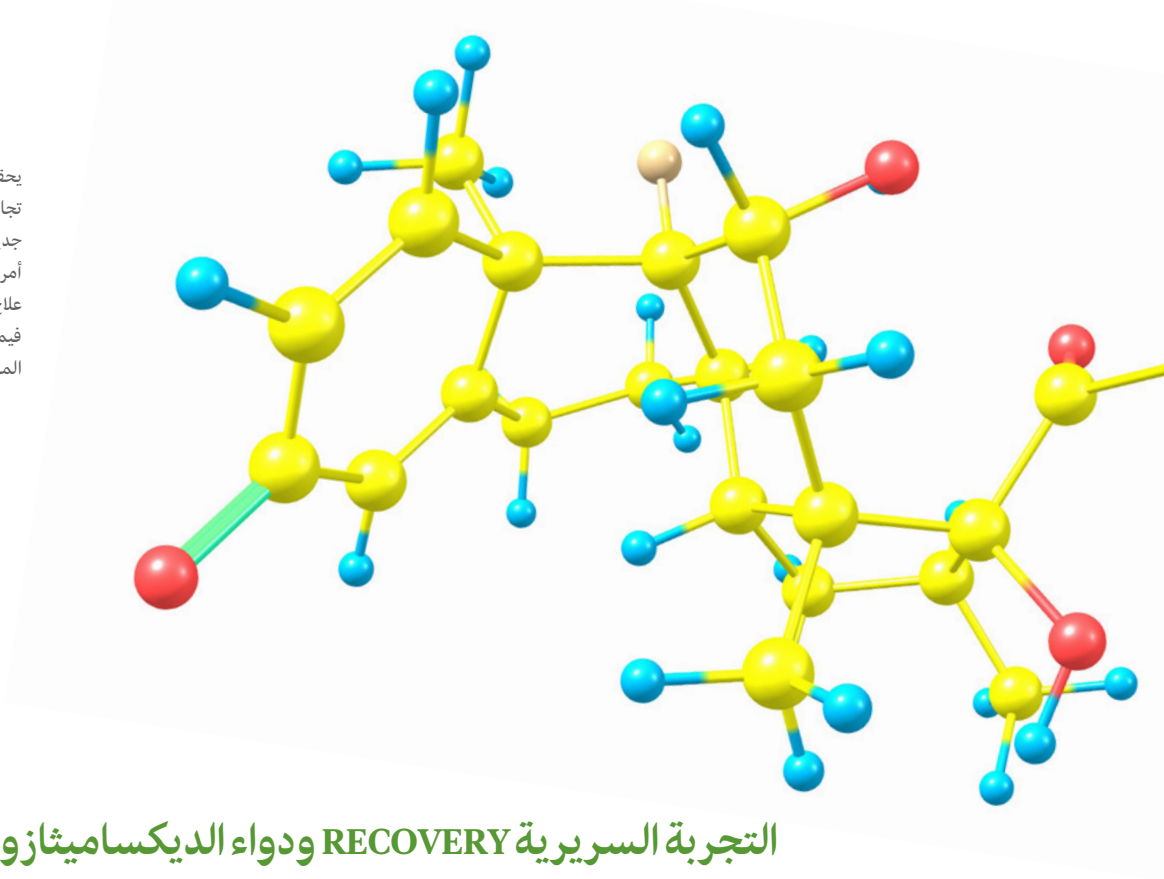

يحقق أيضاً إعادة استخدام الأدوية فوائد تجارية نظراً لارتفاع تكلفة استحداث دواء جديد، حيث تقدر بنحو 2.6 مليار دولار أمريكي. كما أنه يعجل باستحداث خيار علاج جديد للمرضى، مثلما كان الحال فيما يخص دواء الديسكاميثازون في علاج المرضى المصابين بشدة بكوفيد-19

التجربة السريرية RECOVERY ودواء الديكساميثازون

لقد أنشئت التجربة السريرية RECOVERY (التقييم العشوائي لعلاج كوفيد-19) التي يمولها المعهد الوطني للبحوث الصحية في المملكة المتحدة، في مارس 2020، للتصدي لأزمة الصحة العامة بسبب كوفيد-19.

ونظراً لأن تجربة RECOVERY هي أكبر تجربة سريرية عشوائية للعلاجات المحتملة لكوفيد-19 لعلاج المرضى من نزلاء المستشفيات في المملكة المتحدة، فهي ضمت ما يزيد على 11500 مريض إلى الآن من 175 مستشفى تابعة لخدمات الصحة العامة في جميع أنحاء البلد.

وتتضمن التجربة السريرية دراسة عن إمكانيات دواء الديكساميثازون وهو عبارة عن ستيريويد قليل التكلفة يستخدم على نطاق واسع لعلاج التهاب المفاصل والربو ومختلف الإصابات الجلدية. وقد وجدت الدراسة التي يقودها البروفيسور بيتر هوربي والبروفيسور مارتن لاندري بكلية نافيلد بجامعة أوكسفورد، أن الوفيات فيما بين المرضى الذين يوضعون على أجهزة تنفس صناعي أو الذين يتنفسون بواسطة أنابيب الأوكسجين تقل بمقدار الثلث والخمس على التوالي حين يعالجون بدواء الديكساميثازون. ولا يبدو الدواء مفيداً للمرضى الذين لا يحتاجون إلى أجهزة تنفس أو المرضى في منازلهم.

وتجربة RECOVERY التي تراجع باستمرار المعلومات المتعلقة بالأدوية الجديدة التي بإمكانها أن تحسن النتائج الصحية لكوفيد-19، تجري حالياً اختبارات للأدوية التالية:

- لوبينافير-ريتونافير (الذي يستخدم عادة لعلاج فيروس نقص المناعة البشري)
- الديكساميثازون المنخفض الجرعة (لا يستخدم حالياً إلا للأطفال)
- أزيثرومايسين (الذي يستخدم عادة كمضاد حيوي)
- توسيليزوماب (وهو مضاد للالتهاب يعطى عن طريق الحقن)
- بلازما المتعافين (تجمع من المتعافين من كوفيد-19 وتحتوي على أجسام مضادة لمكافحة فيروس SARS-CoV-2)

"إن من المهم إعادة استخدام الأدوية المعروفة من أجل استحداث علاجات جديدة وآمنة وفعالة من حيث التكلفة لطائفة كبيرة من الظروف."

صورة: Coprid / iStock / Getty Images Plus

معركة بريغابالين

من أمثلة التعقيدات التي يمكن أن تنشأ ما يتعلق بدواء بريغابالين الذي استحدثته شركة فايزر وباعته تحت الاسم التجاري ليريكا كعلاج للصرع واضطراب وآلام القلق بوجه عام. وهو من أكثر الأدوية مبيعاً في العالم. ومنذ انقضاء البراءة الأولى في أوروبا في عام 2013، وشركات تصنيع الأدوية الجنيسة تبيع نسخاً قديمة من الدواء تحمل ملصقات رقيقة تقتطع وصف علاج الألم (الذي يحظى بالحماية بموجب براءة للاستخدام الطبي الثاني). غير أن الأدلة المقدمة إلى المحاكم تشير إلى أن نحو 70 في المائة من الوصفات لدواء بريغابالين تتعلق بالاستخدام المشمول بالبراءة.

وخلال السنوات العديدة الماضية، رفعت فايزر قضايا في جميع أنحاء أوروبا حيث توصلت إلى نتائج متباينة. وفي الدانمرك، رفعت دعاوى ناجحة ضد الشركات الصيدلانية في البلد، مما جعل وكالة الأدوية الدانمركية تغير قواعد الاستبدال لديها لتحدد أنه إذا كانت الوصفة صادرة لعلاج دواعي استخدام مشمولة بالبراءة، فإنه يتعين على الصيدلية ألا تصرف إلا المنتج المشمولة دواعي استخدامه بالبراءة. وفي المملكة المتحدة، وصل التقاضي بشأن بريغابالين إلى المحكمة العليا حيث أعطى فريق من خمسة قضاة أربعة آراءً مختلفة في حكم صدر في نوفمبر 2018. فقد خلص ثلاثة قضاة إلى أن الكشف في المواصفات لا يدعم الألم العصبي، حيث لم يقدم صاحب البراءة أي بيانات أو فرضية ذات مصداقية تبين الفعالية، في حين فضل القاضيان المخالفان في الرأي معياراً أقل للمعقولية.

ومن بين القرارات الأخرى الحديثة التي تتضمن مطالبات وفقاً للنموذج السويسري ووفقاً لاتفاقية البراءات الأوروبية لعام 2000، أحكام مجلس الاستئناف التابع للمنظمة الأوروبية للبراءات فيما يخص حمض الزوليدرونيك (القضية 16/T0239) وعلاج التصلب (القضية 11/T-2570) وكذلك حكم المحكمة العليا في المملكة المتحدة في قضية مجموعة Actavis Group PTC EHF وآخرين ضد شركة ICOS وآخرين ([2019] UKSC 15 الصادر

في 27 مارس 2019) (فيما يخص براءة لاستخدام دواء تادالافيل في جرعات لعلاج الخلل الجنسي). وهذا الحكم أيد استنتاج محكمة الاستئناف الذي يخلص إلى أن الاختبارات السريرية تنطوي على إجراءات شائعة وروتينية ومن ثم فإن البراءة باطلة لعدم وجود نشاط ابتكاري. وصرحت السيدة فلورانس في الندوة التي عقدها معهد وكلاء البراءات عبر الإنترنت قائلة: "نأمل ألا يجعل ذلك جميع الاختراعات الناجمة عن التجارب السريرية بديهية."

كيف يمكن حفز إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة

لقد قدم التقاضي واسع النطاق بشأن براءات الاستخدام الطبي الثاني بعض الإيضاح لكنه يشير أيضاً إلى أن قانون البراءات لا يمكنه وحده تقديم الحوافز اللازمة للتشجيع على إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة. وكما قال القاضي السابق بمحكمة الاستئناف التابعة للدائرة الفدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، السيد آرثر غاجارسا في مؤتمر جورج تاون: "نحن نحتاج إلى تشريع جديد على الأقل للاعتراف بأن الاستخدامات الجديدة للأدوية المستقاة من أدوية قديمة كانت موجودة منذ فترة قد تحتاج إلى بعض الحوافز، لتوفير السوق اللازم بحيث يتسنى حماية البراءة والاستخدام الجديد. وتتضمن بعض الحلول الآتي:

- الوصفات الطبية: تعديل السلوك المعتاد في صياغة الوصفات الطبية، سواء عن طريق فصل السوق المشمول بالبراءة بمطالبة من يقدمون الوصفات الطبية بكتابة اسم العلامة لدواعي الاستخدام المشمولة بالبراءات والاسم الدولي الغير مسجل الملكية لدواعي الاستخدام غير المشمولة ببراءات، أو المطالبة بذكر دواعي الاستخدام على الوصفات الطبية (كما هو الحال في الدانمرك) أو وصف الأدوية حسب الفئة (كما هو الحال في بلجيكا). غير أن هناك اعتراضات لأسباب تتعلق بالجانب العملي والسرية.

- التسعير: اقتراح متطرف مقدم من بنيامين روين من كلية سلوان للإدارة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا يشير إلى تسعير الأدوية بحسب داعي الاستخدام وليس المنتج. وثمة اقتراح آخر بإضافة ضريبة إلى كل وصفة طبية لتمويل استحداث أدوية جديدة.
- تمكين الأطباء: يصف العديد من الأطباء أدوية بدون تصريح (حيث تكون الأدوية غير معتمدة بعد لدواعي الاستخدام التي توصف لها). ولا يصرح عادة لشركات الأدوية بالترويج لاستخدام بدون تصريح، لكن يمكن التخفيف من القواعد لتسهيل إعادة الاستخدام. كذلك، يمكن تحسين استخدام الأدلة الواقعية على الفعالية في تجارب الأطباء اليومية.

- مدة الحماية: اقترح بوب أرميتاج، المستشار في مجال الملكية الفكرية، لدى شركة ايلي ليلي سابقاً، أن يتمكن أصحاب البراءات من اختيار فترة حماية ثابتة مدتها 14 عاماً للأدوية المعتمدة حديثاً بدلاً من 20 عاماً، اعتباراً من تاريخ الإيداع، دون تمديد، لكن يمكن أيضاً استكشاف خيارات أخرى.

الاستمرار بعد انقضاء البراءة

يقول مؤلفو دراسة عن دواء ثيوسيكس (ثيروغوانين) نشرت في مجلة Drug Discovery Today في شهر يناير 2018 "إن إعادة استكشاف الأدوية لا يقدر بثمن، لأنه يمكنه تعزيز الخيارات العلاجية والحد من التكاليف المقترنة باستحداث الأدوية. لكن من الضروري، وضع بروتوكول محدد البنية لمواصلة تطوير الأدوية القديمة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للترخيص وتفادي الإجراءات طويلة الأجل." ودواء ثيروغوانين استحدث كعلاج لسرطان الدم في الخمسينات واعتمد لعلاج مرض القولون المتهيج في عام 2015. ويبين نجاحه أن من الممكن إعادة استخدام الأدوية المبتكرة، لكنه يبين أيضاً أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لحفز إعادة استخدام الأدوية لأغراض جديدة والتشجيع على ذلك.

الابتكار المفتوح- اعتماد التعاون

من تأليف جويل سميث، وربيكيا غي وراشيل مونتانيون وهيربير سميث فريهيلز، لندن، المملكة المتحدة.

صورة: Orbon Alija / E+ / Getty Images

أصبحت الأنظمة الإيكولوجية للابتكار أكثر تعقداً وتنوعاً من أي وقت مضى، حيث تربط التكنولوجيا الأفراد والشركات عبر القطاعات وحيث أصبح أسهل من أي وقت مضى أن يبتكر أي شخص وفي أي مكان. ورغم أن المنظمات تحاول أن تبقى على حذر، فإنه يبدو أن حتمية الابتكار بسرعة متزايدة تزداد قوة. ويضاف إلى هذا كله حاجة المنظمات الماسة إلى التوجه إلى الخارج، حين يتعلق الأمر بالابتكار.

تغيير السلوك بشأن الابتكار

لقد انقضت منذ مدة طويلة الأيام التي يحدث فيها الابتكار بصفة حصرية في إطار فريق داخلي مكرس للبحث والتطوير وغالباً ما يكون منعزلاً داخل منظمة معينة. ورغم أنه لا يزال من الممكن أن تأتي المعارف والتكنولوجيا من شركاء التعاون التقليديين، فإن هؤلاء الشركاء يتخذون بشكل متزايد أشكالاً متنوعة.

ويضم شركاء الابتكار بصورة متزايدة شركات ناشئة وشركات في حالة توسع، ومستهلكين ومنظمات غير ربحية. وقد يأتي الشركاء من قطاعات ذات صلة أو قد يأتون من قطاعات متعددة غير ذات صلة كما هو الحال في الغالب بالنسبة إلى الابتكارات القائمة على التكنولوجيا، التي تعتمد على خبرة منفردة. ويمكن أيضاً أن تستحدث الأفكار والابتكارات والتكنولوجيات بمشاركة جهات فاعلة مختلفة في سلسلة القيمة أو تتعزز في إطار منتديات جماعية أو من خلال مسابقات للابتكار.

ونظرياً، يعد كل ذلك ممتازاً من أجل توسيع نطاق ما هو ممكن. لكن ليست كل محاولات الابتكار المفتوح تتوج بالنجاح. فالابتكار الفعال يستلزم وجود استراتيجيات واضحة تنفذ بشكل سليم، وانضباط، وقيادة، وثقافة حقيقية للابتكار؛ وسينطوي ذلك على توفر مهارات وأدوات وخبرات- وسيحتاج إدماجه الكثير من الوقت. ويعني ذلك، كما هو متوقع، أنه رغم أن معظم الشركات تفهم أهمية الابتكار بالنسبة إلى أعمالها التجارية، فإن عدداً أقل بكثير منها يفيد بأنها راضية عن أدائها الابتكاري.

الابتكار المفتوح- مفتوح للتفسير؟

يرى اتجاه فكري أن "الابتكار المفتوح" يحدث منذ عقود- فعمل الشركات مع شركاء من الخارج ليس أمراً جديداً. لكن من الواضح أنه في حين تسعى الشركات في جميع القطاعات إلى الابتكار عن طريق التعاون مع طائفة أوسع وأكثر تنوعاً من الشركاء،

"رغم أن المنظمات تحدد الابتكار المفتوح بطرق متنوعة، فإنه يستند دائماً تقريباً إلى الفكرة الأساسية التي تقوم على إدراك أن المعارف منتشرة في جميع أنحاء الأوساط التجارية أو الصناعية أو المجتمع، ولا تقتصر فقط على الداخل."

فإنها تتطلع أيضاً إلى هيكلة هذه الأشكال من التعاون بطرق أكثر انفتاحاً ومرونة من أجل إتاحة الحصول بشكل سريع على أفكار وتكنولوجيات جديدة.

ويمكن النظر إلى نماذج الابتكار باعتبارهاً طيفاً من "الابتكار المغلق" من جهة، حين تستحدث شركة تجارية منتجات جديدة في الداخل، وصولاً إلى ما يمكن تسميته " بالابتكار الحر"من الجهة الأخرى، حين يتم تبادل الأفكار والمعلومات بحرية دون قيد بشأن استخدامها. وبين هذين الجهتين، توجد مجموعة من النهج الابتكارية، التي تنطوي على مستويات مختلفة من التعاون والمرونة الهيكلية والانفتاح على الأطراف الخارجية. وقد جاء مصطلح "الابتكار المفتوح" ليشمل عدداً من مختلف سبل تحسين الفعالية، واستخدام تكنولوجيا جديدة والسماح للمنظمات بتجميع أفكار متعددة من مجموعة من المصادر.

استعراض نهج الابتكار

يقوم هيربر سميث فريهيلز باستكشاف السبل التي تواجه من خلالها الشركات، لا سيما أفرقتها القانونية الداخلية، الفرص والتحديات التي يطرحها الابتكار التعاوني. وكانت استنتاجاتنا مستنيرة. فقد وجدنا الآتي:

- أن العديد من الشركات تستفيد من إبداع الجمهور بوجه عام من خلال مبادرات مثل التحديات والمسابقات والهاكاثونات عبر الإنترنت، مما يتيح لها الانفتاح على رؤى جديدة وتحديد شركاء ابتكار محتملين من ذوي المهارات المتنوعة.

- وأن جميع من تحدثنا إليهم تقريباً يفيدون بأن هناك توسعاً في مجموعة معاونيهم الخارجيين. وفي بعض الحالات، تركز أشكال التعاون على اقتسام أصول غير أساسية بفعالية مع المنافسين على نحو فعال بالإضافة إلى توسيع نطاق المهمة التقليدية للشركة لاستحداث مجموعة أكثر تنوعاً من التكنولوجيات النابعة من الداخل في مجالات مختلفة.

- وأنه في بعض الأحيان، تكون أشكال التعاون المذكورة مع شركات ناشئة تحتضنها بالفعل الشركة ثم تدمجها بمجرد نجاحها. وقد تنفصل فيما بعد شركات أخرى عن الشركة. وفي بعض الحالات، تحظى "الشركات الناشئة" الداخلية بالتشجيع، حيث تظل تحتفظ الشركة بأفضل المفاهيم.

- وأن عدداً من الشركات يعمل على ضمان أن يشكل أي شخص في الشركة جزءاً من دورة الابتكار. وهنا، أيضاً يتيح استخدام منصات التكنولوجيا مثل شبكة الإنترنت الداخلية لأي شخص في الشركة المشاركة.

- وأن هناك مؤشرات أيضاً تفيد بأن العديد من الشركات مهتمة بالتوجه نحو إنشاء منصات مشتركة. غير أن الشركات في بعض القطاعات تشعر بمزيد من القيود بسبب طبيعتها المثقلة بالقيود التنظيمية، حيث تستخدم في كثير من الأحيان شركات ناشئة أو مشاريع مشتركة مستقلة لكي تبتكر في بيئة أقل تقييداً، قبل استيعاب الابتكارات الناجحة مرة أخرى في العمل التجاري الرئيسي بشكل مقبول بالنسبة إلى الجهات القائمة على تنظيمها.

ومن الواضح أيضاً أنه رغم أن المنظمات تحدد الابتكار المفتوح بطرق متنوعة، فإنه يستند دائماً تقريباً إلى الفكرة الأساسية التي تقوم على إدراك أن المعارف منتشرة في جميع أنحاء الأوساط التجارية أو الصناعية أو المجتمع، ولا تقتصر فقط على الداخل. فالمنظمات حين تطلع على المعارف الداخلية والخارجية معاً بعدة طرق مختلفة، تتمكن من استغلال فيض من المعلومات وإنشاء مجموعة أكبر من الأفكار والحلول.

نقطة الانطلاق للتعاون

من الواضح أن معظم الشركات أصبحت أكثر تقبلاً لأشكال جديدة من التعاون لكي تبقى على حذر، أو على الأقل لتحول دون تخلفها عن الركب. وهي تتطلع بالقيام بذلك إلى تنفيذ عمليات وهياكل قائمة على بعض الأساسيات وهي: السرعة والمرونة والثقة والموهبة والتنوع.

- **السرعة**

تشدد الشركات على أهمية الوصول إلى السوق أولاً، لأنها تخسر من قيمتها، إذا كان التعاون بطيئاً. فميزة الوصول أولاً أو مبكراً في السباق إلى الابتكار تعد عنصراً أساسياً. وهذا المحرك التجاري جعل المنظمات تركز على الكفاءة بدلاً من الإتقان، حتى وإن كان ذلك يجعل المبادرة أكثر خطورة.

- **المرونة**

أهم ما في الأمر هنا هو "التخفيف من العبء على الابتكار"، حيث لا يكون دوماً واضحاً في البداية، كما هو الحال في أي

صورة: Sushiman / iStock / Getty Images Plus

"الملكية الفكرية تقع في صميم قيمة العديد من الشركات. غير أن الطريقة التي تستخدم بها وتقيم بها تتغير- فهي تستخدم بشكل متزايد، من أجل تيسير التعاون."

معظم الشركات أصبحت أكثر تقبلاً لأشكال جديدة من التعاون لكي تبقى على حذر وتنفذ عمليات وهياكل قائمة على:

- السرعة
- والمرونة
- والموهبة
- والتنوع

مشروع، ما إذا كان سيثير الاهتمام ويكتسب زخماً أم لا. ومن المهم التحلي بالمرونة حتى يتسنى تحقيق أفضل النتائج من التعاون. فنقل التكنولوجيا هو على كل حال "فن الممكن." كذلك، ينبغي أن تكون الشركات يقظة حتى تتيح للتعاون أن يكتسب زخماً. فليس كل مشروع يحقق تقدماً، واتباع نهج أكثر مرونة يعني أنه يمكن للشركات تفادي إهدار الوقت في تفاصيل المبادرات التي قد لا تتقدم. ومن أجل معالجة ذلك، اقترح الكثيرون اتباع نهج تدريجي للمشاريع الجديدة حيث أن وجود فهم واضح ومباشر لموقفكم الأساسي بشأن المسائل الرئيسية، مثل الملكية الفكرية يمكن أن يمنحكم أيضاً المرونة فيما يخص بقية الصفقة في مرحلة مبكرة.

- **الثقة**

خلصت الشركات إلى أن من العقبات الرئيسية أمام مشاريع الابتكار كيفية نظرتكم إلى الناس كمنافسين أو كشركاء، بمعنى، ما إذا كان الأمر سينتهي في شكل تعاوني أو تخاصمي.

إذ عليكم أن تكونوا أكثر صراحة وأكثر انفتاحاً ووضوحاً بشأن ما تريدون وأين تذهبون. وينبغي أن يتحدث الشركاء في التعاون "نفس اللغة". وعليكم التصرف سريعاً لكن أيضاً على نحو يحافظ على النية الحسنة لأجل طويل.

- **الموهبة والتنوع**

لقد اشتد الصراع من أجل اجتذاب أفضل المواهب، حيث أن ذلك يشكل عنصراً أساسياً لحفز الابتكار والإبداع داخل الشركة.

وهناك أيضاً اعتراف واسع بمزايا كفالة تعيين مجموعة متنوعة من المواهب، لضمان أن تجلب الأفرقة أكبر قدر من الأفكار والرؤى والمهارات إلى طاولة الابتكار.

الهياكل والعوائق

عقبات أمام النجاح الهيكلي

مع الاعتراف بأن جميع هذه العوامل أساسية، يظل من الضروري في نهاية المطاف البت في كيفية تأطير كل شكل من أشكال التعاون؛ فمن الضروري وجود هيكل ما، فلا يوجد على أي حال "نهج واحد مناسب للجميع. "وقد تتضمن العقبات التي تواجه بصفة خاصة وضع هيكل مثالي الآتي:

- التعاون مع الأوساط الأكاديمية، حيث قد يوجد تضارب بين المصالح أو الأولويات؛

- ونهج أو تاريخ مختلف الأنظمة القانونية أو الفروع؛
- وتحقيق توازن بين عنصري الربح والعائد الخيري من القيام بمشروعات اجتماعية؛
- وضرورة الامتثال في القطاعات الخاضعة لتنظيم صارم.

وفي هذا الصدد، قد تكون الشركات الناشئة أو الشركات الأحدث أكثر ارتياحاً مع فكرة الابتكار المفتوح، وقد تكون في المقابل، الشركات الناضجة أكثر ميلاً لاستخدام نهج قائمة على سياسات لضمان تحقيق الاتساق والكفاءة.

الملكية

على الأقل واحد من الأسباب التي تجعل الشركات الناشئة أو الأحدث أكثر اتساقاً مع محركات الابتكار المفتوح هو حدوث تحول في تفكيرها بشأن تملك الملكية الفكرية. وتقول لنا الشركات إنه رغم أن التشديد على مر التاريخ كان على تملك منتجات الابتكار وحمايتها، فإنها تعتمد بشكل متزايد نهجاً أكثر مرونة لضمان الوصول إلى التكنولوجيا من خلال علاقات التعاون.

وذلك لا يعني أنه ما من شئ يستحق التملك، بل على العكس، فالملكية الفكرية تقع أكثر من أي وقت مضى في صميم قيمة العديد من الشركات. غير أن الطريقة التي تستخدم بها وتقيم بها تتغير- فهي تستخدم بشكل متزايد، من أجل تيسير التعاون من خلال أنظمة الوصول بدءاً من الترخيص وانتهاءً بمنصات المصدر المفتوح، وليس من أجل استبعاد آخرين من السوق.

دور الأفرقة القانونية الداخلية

يعد اتساق الأهداف التجارية مع مخرجات الفريق القانوني أمراً أساسياً لنجاح الابتكار. ومن أجل تحقيق ذلك، اعتمدت بعض الشركات نهجاً تدمج الوظيفة القانونية في عملية الابتكار، بحيث يتسنى إشراك القانونيين الداخليين منذ البداية. ويتيح ذلك تحقيق فهم متبادل للرؤى التجارية والقانونية وتحديد المسائل والمخاطر القانونية مبكراً.

ومهما يكن النهج المتبع، فإن من الواضح أن معظم الشركات تقر-على الأقل نظرياً- بأن الإشراك المبكر للفريق القانوني يعظم إلى أقصى حد قدرة الفريق على الإسهام على نحو بناء في الحل النهائي وعلى أن يكون جزءاً منه.

اتجاه الابتكار المفتوح

رغم وجود تحديات متأصلة، ترى الشركات فوائد ذات أهمية من الابتكار المفتوح، تفوق بوجه عام المخاطر المرتبطة بمواصلة اتباع نهج البحث والتطوير الضيق والمتجه إلى الداخل؛ حيث تتسع دائرة المتعاونين الخارجيين للشركات ويجري تبادل الأصول غير الأساسية على نطاق أوسع، مما يؤدي إلى تمهيد السبيل إلى تكنولوجيات متزايدة التنوع.

وغالباً ما تعتبر أشكال التعاون الخارجي أساسية لكفالة السرعة اللازمة لحدوث الابتكار. وقد تجدر أحياناً التضحية بالطابع الاستئثاري وامتلاك الحقوق لضمان وضع "السبق في السوق" أو مجرد مواكبة القطاع. والاستعانة بمصادر داخلية- باستخدام موظفي الشركات من أجل التوصل إلى أفكار- بدلاً من الاعتماد فقط على أفرقتها ومستشاريها في مجال البحث والتطوير، تكتسب أيضاً زخماً.

وعادة ما تحدد الشركات مواهبها الداخلية القائمة باعتبارها مجموعة غير مستغلة من الإمكانيات، التي ترتبط بشكل وثيق بالشركة، وتتمتع بموقع يتيح لها استحداث حلول ابتكارية. وعليه فإن الشركات تستثمر في الأنظمة من أجل ربط المبتكرين من الموظفين بالخبرات والأطر والفرص الملائمة لتسهيل تطوير أفكارها.

ونظراً لأن السبل التي تبتكر من خلالها الشركات وتتعاون ومجموعة المبتكرين والمتعاونين الداخليين والخارجيين تتسع سريعاً، فقد اضطرت الأفرقة القانونية الداخلية إلى التكيف مع ذلك. فالابتكار المفتوح هو عبارة عن لعبة كرة جديدة تماماً بالنسبة إلى العديد من الأفرقة القانونية ويقتضي إحداث تحول في الثقافة وتجميلها. وينبغي أن تعكس النماذج المتعلقة بالمخاطر المشهد التعاوني الناشئ وأن تتصدى للمعايير والبروتوكولات طويلة الأمد.

ولم يكن ذلك دوماً عملية سهلة ولا تزال الشركات تشير إلى التحديات المتمثلة في الانتقال من نهج أكثر صرامة وقائمة على السياسات إلى استراتيجيات توفر السرعة والمرونة وتقوم على الثقة- حيث تعتبر الآن أساسية من أجل حدوث ابتكار وتعاون فعالين.

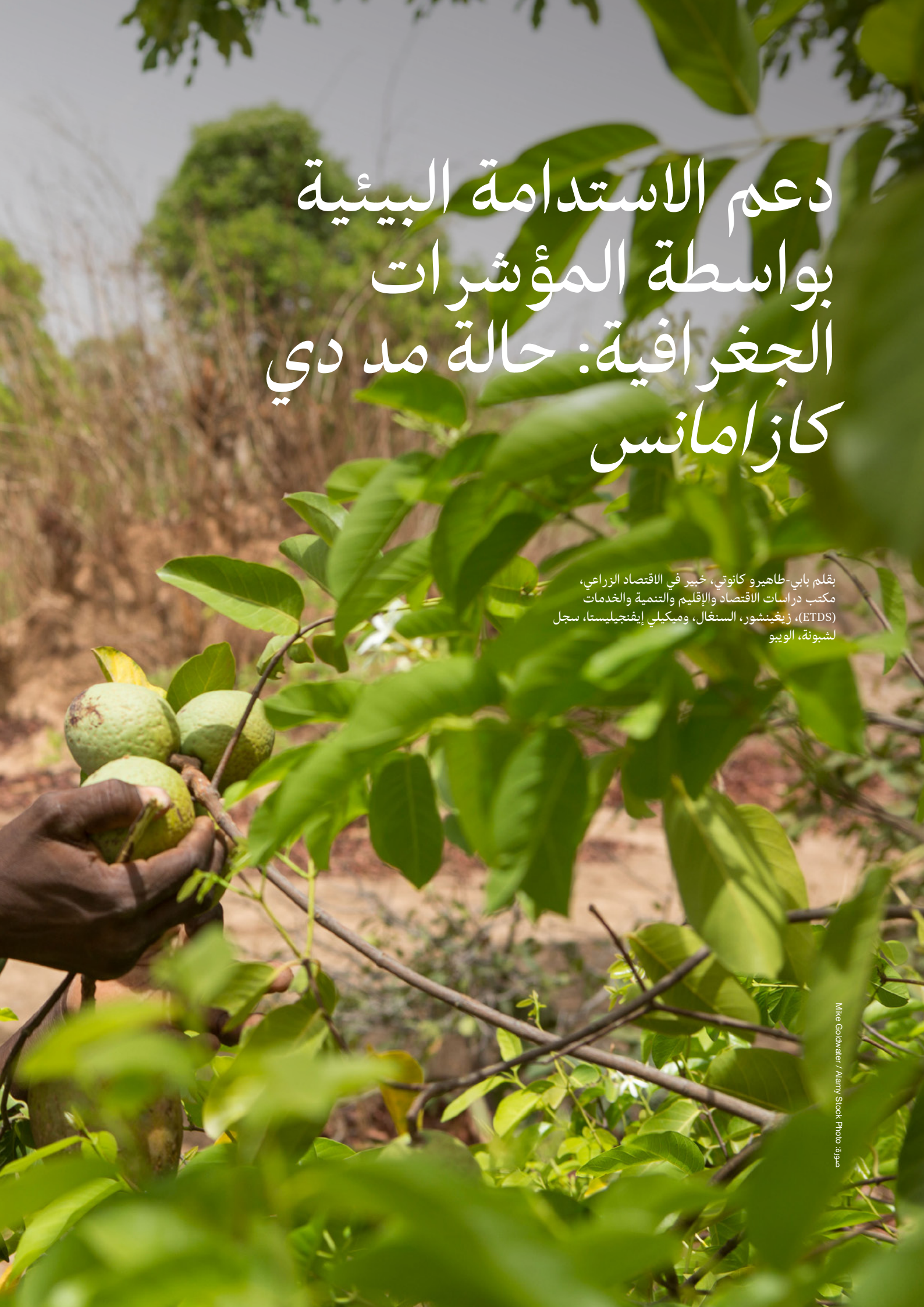

دعم الاستدامة البيئية بواسطة المؤشرات الجغرافية: حالة مد دي كازامانس

بقلم بابي-طاهيرو كانوتي، خبير في الاقتصاد الزراعي، مكتب دراسات الاقتصاد والإقليم والتنمية والخدمات (ETDS)، زيغينشور، السنغال، وميكيلي إيفنجيليستا، سجل لشبونة، الويبو

صورة: Mike Goldwater / Alamy Stock Photo

فاكهة المد (أو Saba senegalensis) هي نوع من الفاكهة البرية، وهي عبارة عن ثمرة عنبية لها قشرة صفراء صلبة وتوجد أساسا في الغابات وبعض السافانا الكائنة في بوركينا فاصو والسنغال وغينيا وغينيا بيساو ومالي وغانا وكوت ديفوار. والنبتة عبارة عن كرمة متسلقة ذات محالق تمكّنها من التشبّث بجذوع وأغصان الأشجار في الغابة، حيث تنمو بشكل طبيعي.

"إن المؤشرات الجغرافية كفيلة بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الممارسات المستدامة بيئيا، مما قد يصعب خلاف ذلك تحقيقه مع آحاد الشركات."

في ظلّ أزمة المناخ الجارية، أصبحت الحاجة إلى صون البيئة الطبيعية محلّ انشغال نسبة متزايدة من الجمهور. فقد بات المستهلكون، والشباب منهم بوجه خاص، يطالبون بأن تلتزم الحكومات وجهات القطاع الخاص بنشاط بتنفيذ استراتيجيات وسياسات تدعم الاستدامة البيئية.

وعلاوة على ذلك، يشهد العالم تزايدا في عدد سكانه ومن المتوقّع أن يصل ذلك العدد إلى نحو 9.8 مليار بحلول عام 2050. وتطرح هذه العوامل تحديات عظيمة من حيث كمية ونوعية الأغذية اللازمة وأثر أنظمة الزراعة والإنتاج الغذائي على البيئة. لكن ما علاقة ذلك بحق الملكية الفكرية المعروف باسم المؤشر الجغرافي؟

تكمن الإجابة في حقيقة أن المنتجات الجيدة التي يقع منشؤها في منطقة جغرافية معيّنة – تمنحها خصائص أو جودة معينة أو تمنحها سمعة فريدة- يسهل تسويقها بدرجة عالية وتُنشئ قيمة لملايين المنتجين حول العالم. وكثيرا ما يميل المنتجون إلى حماية وتسويق هذه المنتجات الجيدة المصنفة على أساس المنشأ باعتبارها مؤشرات جغرافية، وهي نوع من العلامات التي تتألف من أو تتضمن عامة الاسم الجغرافي الذي تمتد إليه جذور المنتج. ورغم أن الاستدامة البيئية ليست شرطاً أساسياً لاكتساب مؤشر جغرافي، فإنه يمكن استخدام عملية الحصول على وضع المؤشر الجغرافي كأداة نافعة لتعزيز أهداف الاستدامة البيئية.

المؤشرات الجغرافية: حافز لإدارة الموارد الطبيعية بفعالية

المؤشر الجغرافي عبارة عن منتج يقع منشؤه في موقع جغرافي خاص. وترتبط جودة ذلك المنتج أو سمعته أو خصائصه ارتباطا جوهريا بذلك المنشأ الجغرافي وتُعزى إليه بالأساس. والصلة القوية الموجودة بين السلع الموسومة بمؤشرات جغرافية وبين بيئتها المحلية (أو المكان التي تُنتج فيه (بما في ذلك العوامل الطبيعية والبشرية) تحفّز المنتجين على الحفاظ على سلامة الموارد الطبيعية المسؤولة عن إنتاج تلك السلع. وذلك يفسّر سبب تبني المؤشرات الجغرافية الراسخة، من قبيل غرانا بادانو وسكوتش وسكي وبانانو دي كوستاريكا، سياسات "خضراء" بفترة طويلة قبل أن يبدأ المستهلكون وأفراد الجمهور عموما بسؤال الشركات والعلامات الكبيرة عن أثر عملياتها على البيئة الطبيعية.

صورة: بتصريح من مكتب دراسات الاقتصاد والتنظيم والتنمية والخدمات (ETDS)

وتتسم فاكهة المد، التي تتخذ لونا برتقاليا عندما تنضج، بشكل بيضوي وتتسم أيضا باحتوائها على كمية كبيرة من البذور المغلفة اللبّ. والفاكهة غنية بالكربوهيدرات والفيتامينات A وK وC.

غير أن ذلك الوعي البيئي لا يقتصر على المؤشرات الجغرافية الراسخة. فمنتجو السلعة المؤهلة للحماية بمؤشر جغرافي، مثل فاكهة مد دي كازامانس يعملون أيضا على ضمان إدراج اعتبارات الاستدامة في آليات المراقبة والتنظيم التي ينشئونها كي تحكم الممارسات الخاصة بجني المحاصيل وإنتاج المنتجات المشتقة.

مد دي كازامانس

فاكهة المد (أو Saba senegalensis) هي نوع من الفاكهة البرية، وهي عبارة عن ثمرة عنبية لها قشرة صفراء صلبة وتوجد أساسا في الغابات وبعض السافانا الكائنة في بوركينا فاصو والسنغال وغينيا وغينيا بيساو ومالي وغانا وكوت ديفوار. والنبتة عبارة عن كرمة متسلقة ذات محالق تمكّنها من التشبّث بجذوع وأغصان الأشجار في الغابة، حيث تنمو بشكل طبيعي. وللنبتة أزهار جد فواحة وذات لون أبيض يميل أحيانا إلى الأصفر أو الأخضر. وتتسم فاكهتها، التي تتخذ لونا برتقاليا عندما تنضج، بشكل

بيضوي يصل مقاسه إلى 10 سنتمترات طولا و8 سنتمترات عرضا وتتسم أيضا باحتوائها على كمية كبيرة من البذور المغلفة اللبّ. والفاكهة غنية بالكربوهيدرات والفيتامينات A وK وC.

وعندما تُؤكل طازجة، يكون للبذور نكهة حامضة عادة ما تُسوّى بإضافة السكر أو الملح أو الفلفل أو تُستعمل كبهار. وتُستخدم الفاكهة كذلك لإعداد العصائر والأشربة والأطعمة المحفوظة.

وتتمتع نبتة المد التي تنمو في منطقة كازامانس، الواقعة في جنوب السنغال والمعروفة باسم "مد دي كازامانس"، بسمعة واسعة من حيث نكهتها وخصائصها الطبية وظلت تُسوّق ببعض النجاح من قبل النساء خصوصا، في مدن مثل داكار. وهي مؤهلة بشكل كبير لتصبح مؤشرا جغرافيا رئيسيا للمنطقة، وأول مؤشر جغرافي في أفريقيا يخص منتجا بريا.

تسجيل مد دي كازامانس كمؤشر جغرافي: الرحلة

لقد بدأت عملية تسجيل مد دي كازامانس كمؤشر جغرافي في عام 2017، من خلال مؤتمر دون إقليمي نظمته منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والوكالة السنغالية للملكية الصناعية والابتكار. وقد قيمت دراسة قدمت في هذا الاجتماع أثناء المؤتمر، مؤهلات الفاكهة كمؤشر جغرافي ومدى اهتمام المنتجين المحليين بالمشاركة في عملية تسجيل المؤشر الجغرافي. واعترفت تلك الدراسة بسمعة الفاكهة وخصائصها المحدّدة ومنتجاتها المشتقة. كما حدّدت عوامل أخرى حاسمة الأهمية تتعلق بدعم تسجيلها كمؤشر جغرافي، مثل ضرورة رسم حدود منطقة الإنتاج الجغرافية واقتفاء أثر الفاكهة والمنتجات المشتقة المحدّدة بموجب المؤشر الجغرافي.

وأكّد المنتجون المحليون اهتمامهم بحماية الفاكهة، وفي عام 2019، أطلقوا رسمياً بدعم من الوكالة الوطنية للاستشارات الزراعية والريفية، والوكالة السنغالية للملكية الصناعية والابتكار والفاو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والويبو، مشروعا تجريبيا لتنمية مد دي كازامانس وتسجيلها كمؤشر جغرافي.

" منذ البداية، يقر المنتجون المحليون في سلسلة قيمة مد دي كازامنس بالأهمية المحورية لصون البيئة التي تنمو فيها تلك الفاكهة."

وتتمتع نبتة المد التي تنمو في منطقة كازامانس، الواقعة في جنوب السنغال والمعروفة باسم "مد دي كازامانس"، بسمعة واسعة من حيث نكهتها وخصائصها الطبية وظلت تُسوّق ببعض النجاح من قبل النساء خصوصا، في مدن مثل داكار.

صورة: بتصريح من مكتب دراسات الاقتصاد والتنمية والخدمات (ETDS)

وبإمكان المشروع أيضاً دعم تنمية منطقة كازامانس تماشياً مع هدف قانون اللامركزية الثالث في السنغال وهو التمكّن، بحلول عام 2022، من تنظيم السنغال في أقاليم تنموية مجدية ومستدامة وذات قدرة تنافسية.

التنظيم المجتمعي: القوة في أعداد

منذ بداية العملية، شرعت جهات فاعلة محلية مثل منظمة سنغالية غير حكومية، وهي مكتب دراسات الاقتصاد والإقليم والتنمية والخدمات (ETDS) (مكتب الدارسات)، في العمل مع المنتجين المحليين (الذين كان معظمهم من النساء في أوّل الأمر) المهتمين بجلب قيمة مضافة للسلع التي ينتجونها من فاكهة المد التي تحصد في كازامانس.

وكانت أول أعمال مكتب الدراسات هي دعم المنتجين المحليين- الذين سيتولون مسؤولية إدارة المؤشر الجغرافي بمجرد تسجيله- في إنشاء رابطة رسمية لتنظيم المؤشر الجغرافي وإدارته. وتوجت هذه الجهود بإطلاق رابطة حماية وتدعيم المؤشر الجغرافي مد دي كازامانس في نوفمبر 2019. وهي تهدف إلى الجمع بين المشاركين في جني مد دي كازامانس وإنتاجها وتوزيعها، حيث تتولى مسؤولية حماية الفاكهة والمنتجات المرتبطة بها والترويج لها.

والجمع بين المنتجين المحليين من أجل إنشاء رابطة حماية وتدعيم المؤشر الجغرافي مد دي كازامانس (APPIGMAC)، يتيح لهم تبادل الأفكار والاتفاق على استراتيجيات مشتركة لإدارة سلسلة قيمة المؤشر الجغرافي. فهي تمكنهم مثلاً من وضع مخطط لضمان الجودة وتنفيذه بما يكفل جني الفاكهة في ظلّ شروط محدّدة واستيفاء بعض المعايير المطلوبة. وتعمل أيضاً الرابطة على تحديد الأسواق والخطط الجديدة لتعزيز قيمة منتجاتها المتميزة وبيعها.

المنتجون يعتمدون الاستدامة البيئية

نظراً لأن المنتجين المحليين يقرون بالأهمية المحورية لصون البيئة التي تنمو فيها تلك الفاكهة، فقد عملوا منذ بداية عملية تسجيل المؤشر الجغرافي على ضمان أن تحكم اعتبارات الاستدامة الممارسات الخاصة بجني المحاصيل وإنتاج المنتجات. لماذا؟ لأن الغابات الموجودة في منطقة كازامانس معرّضة للخطر بسبب النمو السكاني والزحف العمراني والاستغلال غير المقيّد للموارد الطبيعية. فقد أسهم استغلال الغابات بشكل مفرط، إلى جانب الحرائق والجفاف والرعي المفرط، في زيادة مخاطر الفيضانات والانجراف، مما يتسبّب في زوال العديد من الأنواع الحيوانية ويهدّد بشكل فعلي إنتاج مد دمي كازامانس.

وفي ضوء ذلك، اتفق المنتجون المحليون وغيرهم من الفاعلين في سلسلة قيمة مد دي كازامانس على أساليب واضحة لاستغلال الغابات بغرض استعادة النظام الإيكولوجي الأصلي للغابات والحفاظ على سلامتها. وهذه الممارسات الفضلى توازن بين الحاجة إلى استغلال الموارد الطبيعية والحاجة إلى تجديد الغابات التي تنمو فيها الفاكهة. وستكون تلك الممارسات الفضلى جزءا من الشروط الإلزامية (كتاب المواصفات) التي سيجب على كل منتج الامتثال لها إذا رغب في وسم منتجاته بالمؤشر الجغرافي بعد تسجيله. وتأمل الرابطة في استكمال عملية التسجيل قبل نهاية عام 2020.

وبفضل النتائج الإيجابية التي حققها هذا النهج، يعمل مكتب الدراسات مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز عدد من الآليات المجتمعية الأخرى الناشئة والمعنية بإدارة الغابات. فعلى سبيل المثال، كانت دائرة أوسوي (في كازامانس) الدائرة الوحيدة في السنغال التي لم تسجّل أية حرائق غابية في عام 2019، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها مجموعات من المتطوعين من أجل النهوض بتحسين إدارة الغابات.

وتسهم أيضاً تلك التجارب في إدارة مد دي كازامانس في إلهام مجتمعات محلية أخرى في المنطقة لاتخاذ إجراءات بيئية إيجابية. فقد تمكّن سكان حي دابلي، الواقع في قرية تيوبون المجاورة بدائرة بينيونا، من إنشاء لجنة واتفقوا على عدم جني ديتار (Detarium senegalese) – وهي فاكهة برية أخرى وتشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد المحلي – إلا عندما تنضج وفي أيام نهاية الأسبوع فقط. وكل من يخالف تلك القواعد يتعرّض لمنع النفاذ إلى

الغابة ومصادرة أي محصول من الفاكهة يكون في حوزته. كما تستخدم اللجنة شبابا يحرسون الغابة ويضمنون تطبيق القواعد بشكل مناسب. بالمثل وبدعم من مكتب الدراسات المذكور، تعمل رابطات محلية مختلفة على تجديد الغابات في المنطقة المحيطة بقرية سينديان. ويسعى مكتب الدراسات بحماس إلى تحديد شراكات جديدة لدعم أنشطة التشجير الأخرى في المنطقة.

دعم الاستدامة وتمكين المجتمعات المحلية التي تمتلك مؤشرات جغرافية

مد دي كازامانس من الأمثلة المهمة على كيفية إسهام المؤشرات الجغرافية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة والانتقال إلى مستقبل أخضر. وكون المؤشرات الجغرافية عبارة عن مسعى جماعي – فإنها كفيلة بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الممارسات المستدامة بيئيا، مما قد يصعب خلاف ذلك تحقيقه مع آحاد الشركات.

وعلاوة على ذلك، اعتادت الجهات الاقتصادية الفاعلة في سلاسل قيمة المؤشرات الجغرافية – المنتجون والمصنعون والموزعون – على عمليات التدقيق المستقلة، مثل عمليات تدقيق الإنتاج/ جودة المنتج. وعلى عكس الكثير من المنتجات الأخرى، تخضع المنتجات المحمية بموجب مؤشرات جغرافية لعمليات مراقبة منتظمة لضمان توفير سمات الجودة المرتبطة بها للمستهلكين. وبالتالي قد يكون من السهل نسبيا تكييف المنتجات المعترف باستفادتها من الحماية بموجب مؤشرات جغرافية مع عمليات المراقبة الخاصة بالاستدامة.

وللحفاظ على سمعة وخصائص السلع الجيدة الناشئة في منطقة معيّنة، لا بد للمنتجين من الاعتراف بأهمية العمل بفعالية على إدارة الموارد التي تحدّد سمات الجودة الفعلية لمنتجاتهم، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمنتجات ومواد غذائية طبيعية وزراعية. وذلك ليس مجرّد التزام أخلاقي حيال البيئة، بل مسألة ضمان للمصلحة الاقتصادية الذاتية ويعتمد إنتاج تلك السلع بطريقة مستدامة، ومن ثم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية المسؤولة عن إنتاجها، على فعالية واستدامة الممارسات الخاصة بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية.

وفي حالة مد دي كازامانس، التي تشكل أيضاً مصدراً قيماً للتغذية بالنسبة إلى المجتمع، يؤدي كفالة وضع المؤشر الجغرافي إلى دعم الأهداف البيئية للمجتمع بل وحفز تمكين الشباب والنساء.

فالشباب مثلاً مسؤولون عامة عن جمع الفاكهة. وهم يستخدمون إيراداتهم في تمويل تعليمهم. ومن جانبهن، تضطلع النساء بدور رئيسي في إعداد العصائر والمشروبات والمواد المحفوظة المشتقة من الفاكهة وبيعها وكذلك في بناء سمعة منتجاتها وإنشاء سلسلة قيمتها. والواقع أن النساء هن اللاتي اتخذن الخطوات الأولى نحو المطالبة بوضع المؤشر الجغرافي لفاكهة مد دي كازامانس.

والتصديق على المؤشر الجغرافي هو جهد جماعي تشارك فيه العديد من الجهات الفاعلة على امتداد سلسة القيمة، وبقدر ما يلتزم المجتمع بأسره بنفس الأهداف، يتعزز أثر العمل الجماعي في تحقيق هذه الأهداف.

وفي حالة مد دي كازامنس، وفي الواقع، في حالة مختلف المنتجات الأخرى المحمية بموجب مؤشر جغرافي، نرى أنه حينما تحدد الاستدامة البيئية كهدف مشترك، يمكن أن يصبح التنظيم المجتمعي اللازم لكفالة الحصول على وضع المؤشر الجغرافي، أداة قوية في التصدي لتحديات الاستدامة والشواغل البيئية لعصرنا.

التوجيه الأوروبي الجديد يعطي زخماً للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النفاذ

من تأليف كاثرين سايز، كاتبة مستقلة

صورة: BSIP SA / Alamy Stock

إن القانون الأوروبي لإتاحة النفاذ يكمل معاهدة مراكش التي تديرها الويبو لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات فهو يهدف إلى كفالة أن تتضمن الملفات المقترنة بالكتب الإلكترونية لدى إنشائها ميزات النفاذ، ومنها مثلاً النص المحدد البنية وأوصاف الصور وأن يطلع المستهلكون المعاقون على هذه المعلومات عند شراء الكتب الإلكترونية.

اتحاد الكتب الميسّرة هو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيادة المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وهو يضم منظمات تمثل الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات مثل الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU)، ومكتبات المكفوفين، والهيئات المعنية بالمعايير، والمنظمات التي تمثل المؤلفين والناشرين ومنظمات الإدارة الجماعية.

ويهدف اتحاد الكتب الميسّرة إلى زيادة عدد الكتب في جميع أنحاء العالم بأنساق ميسَّرة – مثل طريقة برايل والنصوص الصوتية وحروف الطباعة الكبيرة – وإتاحتها للمكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات.

وهو يعزز بالأخص إصدار المنشورات "الميسّرة من الأصل" المتاحة بشكل كامل لجميع القراء، حيث أن الهدف العام هو تمكين الجميع من استخدام نفس المنتج.

وتتفق أهداف الاتحاد إلى حد كبير مع توجيه الاتحاد الأوروبي لعام 2019، المعروف أيضاً باسم القانون الأوروبي لإتاحة النفاذ. ويناقش السيد ايماكيولادا بلاسنسيا بوريرو، وهو كبير خبراء في مجال الإعاقة والإدماج في إدارة المفوضية الأوروبية المعنية بالتوظيف والشؤون الاجتماعية والإدماج، الأهداف الرئيسية للتوجيه من منظور النشر الشامل للجميع من أجل ذوي الإعاقات، بمن فيهم معاقو البصر والمكفوفون.

ما هو الهدف الرئيسي من القانون الأوروبي لإتاحة النفاذ؟

إن الهدف الرئيسي من القانون هو التأكد من أن بعض المنتجات والخدمات المصنوعة والمتوفرة في سوق الاتحاد الأوروبي متاحة لذوي الإعاقات. والمنتجات الرئيسية التي يغطيها القانون هي الحواسيب وأنظمة التشغيل، ومحطات الخدمة الذاتية، مثل محطات الدفع وأجهزة صرف النقود الآلية وبعض ماكينات صرف التذاكر وآلات تسجيل الوصول، بالإضافة إلى محطات الخدمة الذاتية التفاعلية التي تقدم معلومات. وهي تشمل أيضاً الهواتف الذكية وأجهزة التلفاز وأجهزة الاستقبال الرقمي والقارئات الإلكترونية. وتشمل الخدمات التي يغطيها القانون معظم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ورقم الطوارئ الأوروبي 112، والنفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام السمعية والبصرية، وبعض عناصر خدمات النقل، والخدمات المصرفية للمستهلكين، والتجارة الإلكترونية، والكتب الإلكترونية، والبرمجيات المخصصة.

وسيكفل التوجيه أن يستفيد المعاقون (وكذلك العديد من المسنين) من إمدادات أكبر من المنتجات والخدمات المتاحة، ومن ثم سيتمكنون من المشاركة على نحو أكثر فعالية في المجتمع والاقتصاد. ويسهم أيضا التوجيه في تنفيذ الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، وهي مساعي على نطاق الاتحاد الأوروبي من أجل منح حقوق جديدة وأكثر فعالية للمواطنين- وبالأخص، إدماج ذوي الإعاقات (المبدأ 17 من الركيزة). وعلاوة على ذلك، سيتمكن المصنعون ومقدمو الخدمات من بيع منتجاتهم وخدماتهم وتوزيعها عبر الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى تكييفها مع مختلف الأحكام الوطنية. وينبغي أيضاً أن تستوفي المنتجات والخدمات المستوردة هذه الشروط.

ما هو الجدول الزمني لتنفيذ التوجيه؟

اعتباراً من تاريخ نشر التوجيه في 28 يونيو 2019، سيكون أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ثلاث سنوات (حتى 28 يونيو 2022)، كي تنقل أحكام التوجيه إلى القانون الوطني، وثلاث سنوات أخرى (حتى 28 يونيو 2025) كي تطبق هذه الأحكام.

"سيكفل التوجيه أن يستفيد المعاقون (وكذلك العديد من المسنين) من إمدادات أكبر من المنتجات والخدمات المتاحة، ومن ثم سيتمكنون من المشاركة على نحو أكثر فعالية في المجتمع والاقتصاد."

صورة: WIPO / E. Berrod

في 1 أكتوبر 2018، وقع الاتحاد الأوروبي على معاهدة مراكش. من اليمين: السيدة كلير بوري، نائبة المدير العام للمديرية العامة لشبكات الاتصال والمحتوى والتكنولوجيا في المفوضية الأوروبية؛ والسفيرة إليزابيث تيشي فيسلبرغ، الممثلة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة في جنيف، وممثلة الدول الأعضاء البالغ عددها 28 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي؛ والمدير العام للويبو، السيد فرانسس غري؛ والسفير والتر ستيفنز، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

وقد أدرج عدد من التدابير الانتقالية. فمثلاً، يمكن أن تتمتع المنتجات التي تستخدم بالفعل وعقود الخدمات التي أبرمت قبل 28 يونيو 2025، بخمس سنوات إضافية (حتى 28 يونيو 2030)، قبل الامتثال المطلوب. وبالنسبة إلى محطات الخدمة الذاتية، تبلغ الفترة الانتقالية 20 عاماً بعد بداية استخدامها. لكن، في معظم الحالات، سيكون الامتثال للتوجيه مطلوباً اعتباراً من يونيو 2025.

ما الذي سيتغير بالنسبة إلى المصنعين والناشرين؟

اعتباراً من 28 يونيو 2025، لن تستطيع الشركات، بما فيها جهات التصنيع والنشر، إلا إمداد السوق الأوروبي بالمنتجات والخدمات التي تمتثل لاشتراطات إتاحة النفاذ المنصوص عليها في التوجيه. وهي بذلك، ستتمكن من دخول السوق الداخلي بأكمله. وسيتعين أيضاً على الشركات الامتثال لبعض التزامات الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، سيتعين عليها إخبار المستهلكين بميزات النفاذ التي تتميز بها منتجاتها وخدماتها.

ما هي العلاقة بين القانون الأوروبي بشأن إتاحة النفاذ ومعاهدة مراكش التي تديرها الويبو لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات؟

إن القانون يكمل معاهدة مراكش, فهو يهدف إلى كفالة أن تتاح الكتب الإلكترونية الجديدة منذ إنشائها. فالأمر لا يتعلق بتجهيز الكتب غير المتاحة، وإنما كفالة أن تتضمن الملفات المقترنة بالكتب الإلكترونية لدى إنشائها ميزات النفاذ، ومنها مثلاً النص المحدد البنية وأوصاف الصور. ويقتضي القانون أيضاً أن تتاح معلومات عن ميزات النفاذ التي تميز هذه الكتب الإلكترونية، بحيث يتسنى للمستهلكين المعاقين معرفة ماذا يشترون.

وبخلاف المصنعين والناشرين في الاتحاد الأوروبي، هل الجهات الاقتصادية الفاعلة الأخرى مثل الموزعين والمستوردين معنية بالتوجيه؟

إن التوجيه يهم جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة في سلسلة إمدادات النشر- أي المصنعين ومقدمي الخدمات والمستوردين والموزعين والممثلين المصرح لهم والمستهلكين. ويشير التوجيه أيضاً إلى أن من الممكن أن يشمل مفهوم مقدم الخدمة فيما يخص الكتب الإلكترونية الناشرين والشركات الأخرى المشاركة في توزيعها.

ما هي أنساق الكتب الإلكترونية أو سماتها المتوقعة؟

لا يحدد التوجيه أي نسق معين، لكنه يحدد اشتراطات إتاحة النفاذ لأغراض وظيفية يمكن استيفاؤها باستخدام عدة أنساق. لكن التوجيه يتضمن بالفعل عملية يمكن أن تحدد بموجبها المفوضية معايير وتعتمد مواصفات تقنية، مما يقدم افتراضاً بالامتثال لاشتراطات إتاحة النفاذ المنصوص عليها في التوجيه.

كم كتاباً سيتاح في نسق ميسَّر في الاتحاد الأوروبي بمجرد تنفيذ التوجيه؟

من الصعب تحديد ذلك، لأنه سيتوقف على كم الكتب التي ستنشر بعد 28 يونيو 2025، وهو تاريخ بدء تطبيق التوجيه. ومبدئياً، يغطي التوجيه جميع الكتب الجديدة. ونأمل أيضاً في أن يدعم التوجيه اعتماد أفضل الممارسات فيما يخص إتاحة الكتب الإلكترونية أكثر مما يقتضي القانون.

هل يمكنكم إخبارنا أكثر عن الإعفاءات أو الاستثناءات المدرجة في التوجيه؟

هناك في الواقع عدد من الاستثناءات في إطار التوجيه. فمثلاً، الشركات الصغيرة جداً ليست ملزمة بالامتثال. وتظل الشركات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بنشر الكتب الميسرة لكن يمكنها أن تتمتع ببعض الاستثناءات فيما يخص شروط الإبلاغ. كذلك، يتضمن التوجيه عدداً من الضمانات الأخرى التي يمكن أن تستفيد منها أيضاً الشركات. فمثلاً، لا يكون تنفيذ شروط إتاحة النفاذ إلزامياً إلا إذا كان لا يفرض عبئاً غير متناسب أو لا يؤدي إلى تعديل أساسي في المنتج أو الخدمة. كذلك، يقتضي التوجيه أن يقدم ناشر الكتب الإلكترونية كتباً إلكترونية ميسرة، لكنه لا يلزم الناشر بإصدار نسخ ورقية للكتب بطريقة برايل.

كيف سيتم إنفاذ التوجيه؟

إنفاذ التوجيه هو عبارة عن عملية تبدأ أولاً بأن تعلن الشركات الامتثال، ثم تتحقق سلطات مراقبة السوق والسلطات المسؤولة عن امتثال الخدمات من أن كل شيء يسير على النحو الصحيح. وفي نهاية المطاف، سيكون المستهلكون قادرين على رفع دعوى بموجب القانون الوطني أمام المحاكم.

وستكون كل دولة عضو مسؤولة عن إنشاء سلطة مراقبة الأسواق وتعيين السلطات المسؤولة عن امتثال الخدمات لديها. ولا يزال من المبكر للغاية تحديد هذه السلطات وكيف ستنظم، لكن سيكون لزاماً على الدول الأعضاء أن تعلم الجمهور بهذه السلطات ومسؤولياتها والقرارات التي ستتخذها حين تبدأ في عملها.

لا تزال الكلمة المكتوبة قادرة على تغيير العالم

من تأليف ميشيل كولمان*، النائب الأول لرئيس قسم العلاقات في مجال الصناعة الإعلامية، والسفير الأكاديمي لدى شركة Elsevier.

إن الكلمة المكتوبة في أبسط أشكالها تتيح نقل المعارف من أفكار المؤلف مباشرة إلى قلوب وعقول القراء في جميع أنحاء العالم. فهي أحدثت منذ قرون تحولاً في مجتمعنا ونحن بحاجة في عام 2020 إلى الكلمة المكتوبة- وإلى الناشرين- أكثر من أي وقت مضى.

فصناعة النشر التي تقع على عاتقها مسؤولية توجيه الخطاب العام بشأن موضوعات بدءاً بتغير المناخ وانتهاءً بالصحة النفسية، تشكل القوة المحركة للتغيير. فالناشرون هم وسطاء التغيير وهناك أسباب وجيهة تجعلنا لا نزال نحتاج إليهم في العالم الحديث.

وسطاء التغيير

تأتي صناعة النشر في مقدمة الجهود المبذولة من أجل تعزيز التنوع والشمول. وبصفتي المبعوث الرئاسي المعني بالتنوع والشمول لدى رابطة الناشرين الدوليين، فإنني أرى أن صناعة النشر تعتمد بشكل متزايد هذه المثل.

وهذا أمر جيد. فمن الصائب أن يشعر كل فرد في مجال النشر بأنه مرحب به وبأنه مشارك.

ومبادرة PublishHER التي تقودها الصناعة، وعلى رأسها نائبة رئيس رابطة الناشرين الدوليين، السيدة بدور القاسمي، التي تشكل هي نفسها قوة محركة لتطوير النشر في العالم العربي، تعد مثالاً صارخاً لما تقوم به الصناعة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. فهذه المبادرة عبارة عن نداء إلى العمل موجه من ناشرات رائدات من أجل التصدي لأوجه عدم التوازن المتأصلة في الصناعة ومن أجل قيادة برنامج دولي بهدف التغيير.

لكن إلى جانب أن هذا هو الشيء الصحيح الواجب عمله، فإن هناك أيضاً جدوى واضحة من دعم التنوع والشمول. فالشركات التي تعتمد التنوع وتسعى إلى الشمول تحقق أداءً مالياً أفضل

*ميشيل كولمان هو أيضاً المبعوث الرئاسي للتنوع والشمول في رابطة الناشرين الدولية وعضو مجلس إدارة اتحاد الكتب الميسّرة ومؤسسة workplace pride.

بشكل كبير. والشركات التي تقودها أفرقة تنفيذية لا تعكس تنوع مجتمعات اليوم، فيما يخص النوع الاجتماعي أو الأصل العرقي مثلاً، تعاقب بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف.

إن البيانات الواردة من شمال العالم تبين أن صناعة النشر تحرز تقدماً كبيراً فيما يخص التنوع الجنساني. فعلى سبيل المثال، تظهر بيانات المملكة المتحدة الصادرة عن جمعية الناشرين بشأن القوى العاملة في صناعة النشر أنّ عدد النساء العاملات في القطاع أكبر من عدد الرجال. والأهم من ذلك، أنها تظهر أنّ النساء يشغلن 54% من المناصب القيادية والتنفيذية العليا في الصناعة. ولكن المسألة الأصعب هي مسألة العرق، إذ إن من الصعب اجتذاب الموظفين المنتمين إلى أقليات عرقية والاحتفاظ بهم.

وفي جنوب العالم، ليس من السهل الوصول إلى بيانات مماثلة، لكنّ الأدلة السردية تظهر مراراً وتكراراً أن العديد من النساء، مثل ناشرة كتب الأطفال المغربية أمينة هاشمي العلوي، بدأن يفتتحن دور النشر الخاصة بهن.

ودور النشر الأصغر والأحدث بالأخص، تثبت أنها أكثر إبداعاً وأعلى رغبةً في تحدي الوضع الراهن من خلال نشر أعمال خارج التيار السائد، حيث توّفر منصة لأصوات جديدة في عالم الأدب والثقافة. وهي أصوات يزداد فيها عدد النساء باطّراد، وتبرز بشكل كبير كيف أنّ التنوع والشمول يخدمان التغيير الاجتماعي والثقافي.

ويعتمد الناشرون أيضاً بشكل متزايد التنوع والشمول فيما يخص ما ننشره. فناشرو كتب الأطفال ينشئون قصصاً لا تكون فيها دوماً الأسر تقليدية حيث يسمح للأطفال اعتماد هويتهم الشخصية في عالم أكثر بهجة وتطلعاً. وهناك أمثلة عظيمة لكتب الأطفال التي تظهر مجموعة متنوعة من الأشكال الأسرية. وهي تحتفل أيضاً بالأطفال باعتماد ذاتهم الحقيقي، حتى وإن كان ذلك ليس هو الدور الجنساني النمطي كما يحدده نوعهم البيولوجي. والاتجاه نحو التعبير عن الهوية الذاتية في كتب الأطفال يتضح بشكل جيد في رواية Julian is a Mermaid، التي شهدت نجاحاً مذهلاً في معرض كتاب الطفل في بولونيا في عام 2019. ومؤخراً، شددت الناشرة السويدية، السيدة أوليكا، على المساواة بين الجنسين من خلال كتبها التي تتناول أكبر نجوم كرة القدم من النساء في السويد.

صورة: WIPO / E. Berrod

دور النشر الأصغر والأحدث، بالأخص، التي ترأسها في الغالب نساء، تثبت أنها أكثر إبداعاً وأعلى رغبةً في تحدي الوضع الراهن من خلال نشر أعمال خارج التيار السائد، حيث توّفر منصة لأصوات جديدة.

نادي القراءة عن التنمية المستدامة

أيضاً في مجال كتب الأطفال، يخطط الناشرون مستقبل الأطفال وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. فرابطة الناشرين الدوليين فخورة بإطلاق نادي القراءة عن التنمية المستدامة، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم من الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الإيكولوجي للكتاب.

فنحن على مدار 17 شهراً نعلن شهرياً توصيات بإصدار كتب لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية). فهناك كتب للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 عاماً، عن مواضيع تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وهكذا، يمكن لطفل من بيرو قراءة كتب عن المساواة بين الجنسين (الهدف الإنمائي 5) باللغة الإسبانية ويمكن لطفلة في الصين أن تقرأ كتباً تتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف الإنمائي 6) باللغة الصينية.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS
BOOK CLUB

صورة: www.braingyanfoundation.in/projects/education-projects

إن نادي القراءة عن التنمية المستدامة، الذي أطلقته رابطة الناشرين الدوليين والأمم المتحدة بدعم من منظمات مختلفة أخرى، يساعد الأطفال على التعرف على أهداف التنمية المستدامة. ويستضيف الناس في جميع أنحاء العالم اجتماعات نادي القراءة عن أهداف التنمية المستدامة. أعضاء في نادي القراءة عن أهداف التنمية المستدامة التابع لمؤسسة BrainGyan.

وينبغي أن أسلم بأنني فخور بعض الشيء بأن هذه المبادرة أطلقت أثناء رئاستي لرابطة الناشرين الدوليين. فهي مثال بارز على أن الناشرين يشكلون وسطاء تغيير وأنهم يستثمرون بفعالية في الجيل المقبل.

اتحاد الكتب الميسرة

يأتي الناشرون أيضاً في طليعة الجهود المبذولة من أجل زيادة عدد الكتب المتاحة في الأنساق التي يطلبها مئات الملايين من المكفوفين أو معاقي البصر في جميع أنحاء العالم، بفضل مشاركتهم الفعالة في اتحاد الكتب الميسرة. وفي خريف عام 2019، أصبحت دار هاشيت للكتاب الموقع المائة على ميثاق الاتحاد، تنفيذاً لالتزامها بجعل جميع منتجاتها متاحة تماماً لجميع المستخدمين.

واتحاد الكتب الميسرة هو عبارة عن شراكة تجمع بين القطاعين العام والخاص تحت قيادة الويبو، حيث تضم معاً جهات فاعلة رئيسية، بمن فيها الناشرون، من أجل زيادة عدد الكتب في كل أنحاء العالم بأنساق ميسَّرة، مثل البرايل والنصوص الصوتية وحروف الطباعة الكبيرة، وإتاحتها للأشخاص المصابين بإعاقات في قراءة المطبوعات.

الابتكار في النشر

لقد تبنى الناشرون دوماً الابتكار وما زالوا يقومون بذلك. ونحن نرى اليوم بالمناسبة الناشرين المتخصصين في المجالات العلمية والتقنية والطبية ينشرون بشكل متزايد سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي في عملياتهم. فشركة Springer Nature مثلاً، قامت بتجميع ونشر نموذج ابتكاري لكتاب يستخدم خوارزميات التعلم الآلي جرى تطويره بالتعاون مع معمل اللغويات التطبيقية المحوسبة بجامعة غوته بألمانيا. وفي شركة Elsevier، نستخدم الذكاء الاصطناعي لاستخراج المعلومات ذات الصلة لطبيب في غرفة الطوارئ، مثلاً.

والواقع أنه بالاعتماد على المحتوى عالي الجودة الذي ينشره العديد من الناشرين لعقود إن لم يكن لمدة أطول، يتحول الناشرون الآن إلى شركات مختصة بالبيانات الضخمة، حيث يعدون تحليلات قادرة بالاقتران مع محتواها، على مساعدة المهنيين الطبيين على اتخاذ قرارات على نحو أسرع، وقادرة على دعم العلماء في تعزيز قدراتهم البحثية.

ونحن الآن في عصر مذهل، حيث تتولى قيادات نسائية قيادة معظم دور النشر الكبرى المتخصصة في المجالات العلمية والتقنية والطبية، وهو وضع كان لا يمكن تصوره قبل بضع سنوات. وباستثناء شركة Wolters Kluwer، كان مديرو معظم الناشرين العلميين من الذكور- ولم تعد الحالة كذلك اليوم.

"الناشرون هم وسطاء التغيير وهناك أسباب وجيهة تجعلنا لا نزال نحتاج إليهم في العالم الحديث."

والناشرون يشكلون أيضاً وسطاء للتغيير في كفاحهم من أجل حرية النشر، التي هي إحدى الركيزتين الأساسيتين لرابطة الناشرين الدوليين. فنحن نكافح الرقابة ونكافح إلى جانب زملائنا الناشرين حين يتعرضون لهجوم بسبب ما ينشرون. فمسؤوليتنا وواجبنا كناشرين أن ندعم حرية النشر في أي مكان وفي أي زمان كلما استطعنا.

وأخيراً، يعتمد الناشرون أيضاً التغيير- وهي الركيزة الثانية لرابطة الناشرين الدوليين- حين يتعلق الأمر بحق المؤلف. إذ ينبغي تحديث حق المؤلف وإدراجه في العصر الرقمي. وبعد قولي هذا، ينبغي الاعتراف بأن حق المؤلف هو الذي أتاح الابتكار في صناعة النشر. وينبغي الاعتراف أيضاً بأن حق المؤلف هو الذي وطد النظام الإيكولوجي الذي أتاح للناشرين العلميين تقديم معلومات موثوقة في مجالي الصحة والبحث. وهو أمر مهم دوماً، لا سيما الآن أثناء جائحة كورونا، حيث ينبغي أكثر من أي وقت مضى الحصول على معلومات موثوقة يمكن أن تستند إليها السياسات العامة. فموثوقية المعلومات التي يضمنها إطار حق المؤلف هي التي يمكنها بالفعل في مثل هذه الظروف، أن تفصل بين السياسات العالمية والوطنية الفعالة والسياسات غير الفعالة. فالمعلومات الموثوقة التي يحركها حق المؤلف قادرة فعلياً على أن تفصل بين الحياة والموت. لذا، فإن دور الناشرين اليوم في كفالة محتوى موثوق أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن وجود إطار متين لحق المؤلف أمر أساسي لدعم توفير نظام إيكولوجي للنشر يمكن من خلاله للتنوع أن يزدهر، نظام إيكولوجي يمكن من خلاله للناشرات في جنوب العالم دخول السوق ونشر مصنفات أدبية جديدة ورائدة بل وفي بعض الأحيان موضع خلاف. نظام إيكولوجي يتيح نشر قصائد الشعر من البرتغال إلى جانب قصص الخيال من فنلندا، تعبيراً عن تنوع المواضيع والمؤلفين والقراء، وهي كتب قد لا تكون أفضل المبيعات، لكن ينبغي أن تنشر لأسباب تتجاوز المصلحة الاقتصادية، وهي كتب قد تكون موضع جدل وخاضعة للرقابة في بعض البلدان، لكنها أمثلة ممتازة للأسباب التي تجعلنا نحارب من أجل حرية النشر. لهذا السبب، يقترن وجود إطار متين لحق المؤلف بالابتكار والتنوع والشمول وحرية النشر.

34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 22 41+
الفاكس: 28 54 733 22 41+

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices

WIPO المجلة هي مجلة فصلية تنشرها وتوزعها مجاناً المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، جنيف، سويسرا. والغرض منها هو المساعدة على توسيع مفاهيم الجمهور عن الملكية الفكرية وعمل الويبو، وهي ليست وثيقة رسمية للويبو.

ولا يراد بالتعيينات المستخدمة وبعرض المادة في هذا المنشور بأكمله التعبير عن أي رأي كان من جهة الويبو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو سلطاتها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ولا يراد بهذا المنشور أن يعكس آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

ولا يراد بذكر شركات أو منتجات صناعية محددة أن الويبو تؤيدها أو توصي بها على حساب شركات أو منتجات أخرى ذات طبيعة مماثلة وغير مذكورة.

للتعليقات والأسئلة، يرجى الاتصال بالمحرر: WipoMagazine@wipo.int

لطلب نسخة مطبوعة من المجلة، يرجى التواصل مع: publications.mail@wipo.int

منشور الويبو رقم 121A
(النسخة المطبوعة) ISSN 7265-8072
(النسخة المنشورة على الإنترنت) ISSN 5365-8072